

حقوق الوالدين

إشعار الإجراءات الوقائية لولاية ميريلاند

التدخل في مرحلة الطفولة المبكرة للرضع والصغار/ التعليم الخاص لمرافق ما قبل المدرسة

و
التعليم الخاص



تمت مراجعتها في يوليو {تموز} 2016



وزارة التربية والتعليم بولاية ميريلاند
قسم التعليم الخاص / التدخل المبكر

حقوق الوالدين

إشعار الإجراءات الوقائية لولاية ميريلاند

الرضع والصغار، التعليم الخاص السابق للمدرسة، التعليم الخاص

بولييو {تموز} 2016

لا تقوم الإداره التعليميه في ولاية ميريلاند بالتمييز بناءً على العرق أو اللون أو الجنس أو العمر أو الأصل القومي أو الدين أو الإعاقة بشكل يؤثر على التوظيف أو الحصول على البرامج المتاحة. لأية تساؤلات تتعلق بالسياسة الإدارية، يُرجى الاتصال بفرع ضمان العدالة والالتزام (Equity Assurance and Compliance Branch)، هاتف 767-0433 (410) أو فاكس 767-0431 (410)، www.MarylandPublicSchools.org. هذا المستند متأخّر بتسييرات بديلة حسب الطلب، وذلك بما يتوافق مع قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة (ADA). اتصل بقسم التعليم الخاص/خدمات التدخل المبكر، الإداره التعليميه في ولاية ميريلاند، هاتف صوتي 767-0242 (410)، أو فاكس 333-1571 (410).

تم تطوير وإخراج هذا المستند بواسطة قسم التعليم الخاص/خدمات التدخل المبكر، قانون تعليم الأفراد المعاقين (DEAI)، Part C Grant #H181A120124، وقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)، Part B Grant #H027A012035A، بتمويل من وزارة التعليم الأمريكية، مكتب التعليم الخاص وخدمات إعادة التأهيل. يتلقى قسم التعليم الخاص/خدمات التدخل المبكر تمويلاً من مكتب برامج التعليم الخاص، مكتب التعليم الخاص وخدمات إعادة التأهيل، وزارة التعليم الأمريكية. المعلومات الواردة في هذا المستند غير محمية بحقوق الطبع والنشر. نُشجع القراء على القيام بطباعة هذا المستند ونشره، لكن يرجى نسبه إلى قسم التعليم الخاص/خدمات التدخل المبكر، الإداره التعليميه في ولاية ميريلاند.

الدكتورة ، كارين بي سالمون
المديرة العامة للمدارس بالولاية

السيد/جوفري إم سميث ، الثاني
رئيس
مجلس الإداره التعليمية بالولاية

السيدة/ مارسيلا إي فرانزكوسكي ، ماجستير في العلوم
مساعدة المدير العام للمدارس بالولاية
قسم التعليم الخاص /خدمات التدخل المبكر

السيد/لاري هوجان
حاكم الولاية

Maryland State Department of Education
Division of Special Education/Early Intervention Services
200 West Baltimore Street
Baltimore, Maryland 21201
(هاتف) 410-767-0249
(فاكس) 410-333-1571

<http://www.marylandpublicschools.org>

جدول المحتويات

1	إشعار الإجراءات الوقائية
1	اللغة الأم
2	البريد الإلكتروني
2	الإشعار الكتابي المسبق
2	الإشعار:
2	محتوى الإشعار الكتابي:
3	الموافقة
3	موافقة الوالدين على خدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) فقط:
4	حق الوالدين في رفض خدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) فقط:
4	موافقة الوالدين:
4	موافقة الوالدين على الخدمات المقدمة عبر الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP):
4	حق الوالدين في رفض الخدمات المقدمة عبر الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP):
4	القواعد الخاصة للتقييم المبدني للقصر الذين تحت وصاية الولاية:
5	Error! Bookmark not defined.
5	موافقة الوالدين على الخدمات:
5	سحب موافقة الوالدين على الخدمات:
6	موافقة الوالدين على إعادة التقييم:
6	توثيق الجهود المعقولة للحصول على موافقة الوالدين:
6	موافقة الوالدين على إعادة التقييم للأطفال المسجلين في الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) فقط:
7	التقييم التعليمي المستقل
7	تعريفات:
7	معايير الهيئة الحكومية:
8	بدلاء الوالدين:
8	قواعد خاصة للتقييم المبدني للقصر تحت وصاية الولاية:
8	طلب تقييم من قاض القانون الإداري (ALJ):
8	سرية المعلومات
8	تعريفات:
9	الوقايات:
9	الموافقة:
10	حقوق الوصول:
10	سجل بالوصول:
10	تعديل السجلات بطلب من الوالدين:
11	إجراءات تدمير المعلومات:
11	حقوق الأطفال:
12	المعلومات التاديبية:
12	تاديب الأطفال نووي الإعاقات
12	تعريفات:
13	سلطة موظفي المدرسة:
13	تحديد ظهور الإعاقة:
14	تغير الوضع التعليمي:
14	الوضع التعليمي البديل والموقف:
14	الطعن في إجراء تاديبى:
15	الطفل غير محدد الأهلية:
15	الإحالة إلى والإجراء بواسطة تطبيق القانون والسلطات القضائية:
16	وضع الأطفال من جانب الوالدين فقط في المدارس الخاصة بنفقة حكومية
16	تحديد التعويض:
17	انتقال حقوق الوالدين في سن الرشد
18	حل الخلافات

18	التوسط:
19	اجتماع الحث على التوسيط:
19	الفرق بين شكوى الولاية والشكوى بموجب الإجراءات القانونية:
19	شكوى الولاية:
20	حل شكوى الولاية:
20	حل شكوى ولاية تابعة لجسدة استماع بموجب الإجراءات القانونية:
21	شكوى بموجب الإجراءات القانونية:
21	محظى الشكوى بموجب الإجراءات القانونية:
22	رد على الشكوى بموجب الإجراءات القانونية:
22	كفاية الإشعار:
22	وضع الطفل أثناء الإجراءات:
23	آلية التوصل لحل:
23	التعديلات في فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم:
24	اتفاق قرار التسوية:
24	جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية:
24	قاض القانون الإداري (ALJ):
24	موضوع الشكوى بموجب الإجراءات القانونية:
25	حقوق الاستماع:
25	الكشف الإضافي عن المعلومات:
25	حقوق الوالدين:
25	قرار جلسة الاستماع:
25	شكوى منفصلة بموجب الإجراءات القانونية:
26	المدة الزمنية وملائمة جلسة الاستماع:
26	المدد الزمنية المعجلة:
26	جسم قرار جلسة الاستماع:
26	الطعن:
27	رسوم المحاماة
28	مرفق: مخطط مقارنة آليات حل الخلافات لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)

إشعار الإجراءات الوقائية

يتضمن إشعار الإجراءات الوقائية تفاصيلاً كاملاً لحقوقك بشكل يسهل فهمه بلغتك الأصلية. ينطبق إشعار الإجراءات الوقائية هذا على الأطفال والأسر التي تتلقى خدمات من خلال الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP)، وأيضاً على الأطفال/الشباب ذوي الإعاقة الذين يتلقون خدمات من خلال برنامج التعليم الفردي (IEP).

وُضِعَتْ بنود الحماية المتضمنة في هذا المستند بواسطة القانون الفيدرالي لتحسين تعليم الأفراد المعاقين لعام 2004 (2004IDEA)، U.S.C. §1400et seq 20، والوصول التالية من مجموعة تشريعات ولاية ميريلاند أو COMAR 13A.05.01: COMAR 13A.13.01، و COMAR 13A.08.03، و COMAR 13A.13.03. يجب على كل هيئة حكومية الحفاظ على وإرساء وتطبيق الإجراءات الوقائية التي تحقق شروط قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) لعام 2004. الهيئة الحكومية هي الهيئة التي توفر خدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) وبرامج التعليم الفردي (IEP) للطفل.

بالنسبة للأطفال والأسر التي تتلقى خدمات مقدمة من الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP)، سيتلقى الوالدان نسخة من الإجراءات الوقائية مرافق معها إشعار كتابي مسبق. أما بالنسبة للأطفال الذين يتلقون خدمات مقدمة من برنامج التعليم الفردي (PIE)، فسيتلقى الوالدان نسخة من مستند الإجراءات الوقائية مرة واحدة كل سنة، فيما عدا إعطاء الهيئة الحكومية للوالدين نسخة أخرى من المستند:

- عند الإحالة الأولية أو عند طلب الوالدين للتقدير،
- عند استلام أول شكوى كتابية من التعليم الخاص للولاية طبقاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (CFR 300.151 34) وحتى الجزء (300.153) في السنة الدراسية،
- عند استلام الشكوى الأولى بموجب الإجراءات القانونية طبقاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. §300.507 34) في السنة الدراسية،
- عند اتخاذ قرار بتنفيذ إجراء تأديبي، و
- عند طلب الوالدين.

قد تضع الهيئة الحكومية نسخة حالية من إشعار الإجراءات الوقائية على موقع الويب الخاص بها إن وجد.

يتضمن مستند الإجراءات الوقائية تفاصيلاً كاملاً لحقوق الوالدين، بشكل يسهل فهمه باللغة الأم للوالدين، إلا إذا كان من غير الممكن فعل ذلك. إذا كانت اللغة الأم أو وسيلة الاتصال الأخرى الخاصة بالوالدين هي لغة غير كتابية، يكون على الهيئة الحكومية اتخاذ خطوات لضمان ترجمة الإجراءات الوقائية شفهياً أو بوسائل أخرى إلى اللغة الأم للوالدين أو وسيلة الاتصال الأخرى. يجب أن تتحفظ الهيئة الحكومية بدليل كتابي يثبت أن الإشعار قد تمت ترجمته وأن الوالدين قد فهموا محتوى الإجراءات الوقائية.

اللغة الأم

من حق الوالدين أن يتلقوا المعلومات بلغة مفهومة.

اللغة الأم، عند استخدامها مع الشخص الذي لديه إلمام محدود باللغة الإنجليزية، فإن ذلك يعني التالي:

- اللغة المستخدمة عادة بواسطة هذا الشخص، أو في حالة الطفل، هي اللغة المستخدمة عادة بواسطة والدي الطفل،
- في كل الاتصال المباشر مع الطفل (مشتملاً على تقييم الطفل)، هي اللغة المستخدمة عادة بواسطة الطفل في المنزل أو في البيئة التعليمية.

بالنسبة للشخص الذي يعاني من الصمم أو العمى، أو بالنسبة للشخص الذي ليست لديه لغة كتابية، يكون أسلوب الاتصال هو ما يستخدمه الشخص عادة (مثل لغة الإشارة، أو لغة برايل، أو الاتصال الشفهي).

وربما يطلب الآباء أو أولياء الأمور الحصول نسخ مترجمة من كل من "شروط تعليم الأفراد المعاقين" IFSP أو "برامج التعليم الفردي" IEP الخاصة بأطفالهم إلى اللغة الأصلية الوالدين. وهذا في حالة ما إذا كان يتحدث باللغة الأصلية لأولياء الأمور بنسبة تزيد عن (1%) من إجمالي أعداد الطلاب المنطقة التعليمية ، وعدها ينبغي على المسؤولين عن المدارس العنية توفير الوثيقة المترجمة لأولياء الأمور في غضون 30 يوماً من تاريخ إستلامهم لمثل هذا الطلب . وسوف تتم مناقشة "شرط الحصول على النسخ المترجمة" الخاص بنسبة الواحد في المئة من إجمالي عدد الطلاب في قسم الوساطة من هذا المستند.

البريد الإلكتروني

يمكن للوالدين اختيار استلام الإشعارات الإلكترونية إذا كان هذا الخيار متاحاً. إذا كانت الهيئة الحكومية تعطي للوالدين خيار تلقي المستندات بالبريد الإلكتروني، فيمكن لك اختيار استلام التالي بواسطة البريد الإلكتروني:

- الإشعار الكتابي المسبق ،
- إشعار الإجراءات الوقائية ، و
- الإشعارات المتعلقة بطلب الاستشكال القانوني.

الإشعار الكتابي المسبق

الوالدان لديهما حق تلقي معلومات كتابية عن أنشطة الهيئة الحكومية بالنسبة لخدمات التدخل المبكر أو التعليم الخاص للطفل.

الإشعار:

يجب على الهيئة الحكومية أن تُعطي الوالدين إشعاراً كتابياً في كل مرة تقوم فيها الهيئة بإقتراح أي تغيير ، أو الشروع في تبديل لأي من البنود التالية:

- الهوية ؛
- التقييم ؛
- البرنامج التعليمي أو الدراسي ؛
- الوضع التعليمي للطفل ؛
- توفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) للطفل،
- توفير خدمات التدخل المبكر للطفل ولأسرة الطفل بالنسبة لخدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) فقط ، أو
- توفير خدمات "التدخل المبكر" للطفل أو لأسرته ضمن "برنامج التعليم الفردي" (IEP).

عندما يتعلق الإشعار الكتابي بنشاط يتطلب موافقة الوالدين، فينبغي على الهيئة الحكومية أن تعطي إشعاراً كتابياً لولي الأمر في نفس الوقت.

محتوى الإشعار الكتابي:

بالنسبة للأطفال والأسر التي تتلقى خدمات من إحدى الخطط الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) الإشعار الكتابي يجب أن:

- يصف الإجراء الذي تم اقتراحه أو رفضه
- يفسر أسباب اتخاذ الإجراء
- ويتضمن الإجراءات الوقائية

بالنسبة للأطفال الذين يتلقون خدمات من إحدى برامج التعليم الفردي (IEP) الإشعار الكتابي يجب أن:

- يصف النشاط (الأنشطة) التي اقترحتها الهيئة الحكومية أو التي رفضت أن تقوم بها،
- ويفسر سبب اقتراح أو رفض الهيئة الحكومية تنفيذ النشاط (الأنشطة)،

- ويصف كل إجراء تقييمي أو تقدير أو تسجيل أو تقرير استخدمته الهيئة الحكومية في تقرير اقتراح أو رفض النشاط (الأنشطة)،
- يتضمن تصريحاً بأن الوالدين لديهما حمايات بموجب بنود الإجراءات الوقائية في قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)
- يخبر الوالدين بكيفية الحصول على تفسير للإجراءات الوقائية إذا ما كان النشاط الذي تقترحه أو ترفضه الهيئة الحكومية ليس حالة أولية للتقييم،
- ويتضمن مصادر الاتصال من أجل الوالدين للحصول على المساعدة في فهم قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)،
- ويصف أية اختيارات أخرى بحثها فريق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) الخصيين بالطفل، وأسباب رفض هذه الاختيارات، و
- يقدم تفسيراً للأسباب الأخرى لاقتراح أو رفض الهيئة الحكومية للنشاط.

الموافقة

موافقة أولياء الأمور:

ينبغي على الهيئة الحكومية الحصول على موافقةولي الأمر قبل قيامها بتقييم الطفل لبرنامج "التدخل المبكر" والتعليم الخاص والخدمات المتعلقة بهما ، وهذا قبل توفير خدمات "التدخل المبكر" والتعليم الخاص والخدمات المتعلقة بهما . ويحق لأولياء الأمور الإعتذار أو سحب تفويضهم وموافقتهم في أي وقت يشاؤن . ولكن هناك بعض الإستثناءات الخاصة بالموافقة على التقييم.

والتفويض والموافقة تعني أن أولياء الأمور:

- قد تمت إحاطتهم بشكل كامل ووافي بالمعلومات المتعلقة لأنشطة المراد الحصول على موافقتهم عليها ، وهذا يكون مكتوباً بلغتهم الأصلية أو من خلال أية وسيلة أخرى للتواصل ،
- يتقهموا ويواافقوا كتابياً لتنفيذ الأنشطة التي تم الحصول على الموافقة عليها على أن يتضمن "بيان الموافقة" على قائمة بالأنشطة المزمع توفيرها وبيان بالسجلات التي سيتم الإفراج عنها ولمن سيتم إتاحة تلك السجلات ،
- يتقهموا أن توفر الموافقة هي أمر اختياري بحث ومن الممكن إلغاؤه في أي وقت .

وفي حالة ما إذا قرر أولياء الأمور سحب التفويض وإلغاء الموافقة ، فهذا ليس معناه إلغاء الأنشطة التي قد تمت بالفعل وتم تقديمها بواسطة الهيئة الحكومية قبل إلأء التفويض والموافقة .

أما إذا قام أولياء الأمور بإلغاء التفويض كتابياً ، وحتى يتمكن طففهم من تلقي "خدمات التعليم الخاص" بعد أن يكون قد تم تمنعه بالخدمات المتعلقة بالتعليم الخاص ، فيليس من المتوقع من الجهة الحكومية أن تقوم "بتتعديل" سجلات الطفل المدرسية ولا تزيل منها أية إشارة لتلقي الطفل لخدمات التعليم الخاص نتيجة لإلغاء التفويض .

موافقة أولياء الأمور {الوالدين} على تلقي خدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP):

- يجب الحصول على موافقة كتابية مبنية على فهم أولياء الأمور قبل:
- كافة أنشطة التقييم ، والتقدير المبدئي لكل من الطفل والأسرة
 - بدء توفير خدمات التدخل المبكر والتقييمات الإضافية
 - إذا لم يتم الحصول على الموافقة الكتابية من أولياء الأمور ، فيجب على الهيئة الحكومية المحليةبذل الجهود المعقولة لضمان أن الوالدين:
 - مدركون تماماً لطبيعة التقييم والتقدير أو الخدمات التي ستكون متاحة ، و
 - ومتقهمون أن الطفل لن يكون قادرًا على تلقي التقييم والتقدير أو الخدمات إلا إذا تم إعطاء الموافقة الكتابية.

حق الوالدين في رفض خدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP):

يمكن لوالدي الطفل المؤهل تحديد ما إذا كانوا هم أو الطفل أو أفراد الأسرة الآخرين سيقبلون أو يرفضون خدمة تدخل مبكر ويمكن لهم أن يرفضوا هذه الخدمة بعد قبولها أولاً بدون المجازفة بخدمات تدخل مبكر أخرى. إذا ما اختار الوالدان الاستمرار في خدمات التدخل المبكر طفل يبلغ الثالثة أو أكثر، يجب أن يتم إدراج مكون تعليمي. إذا لم يرغب الوالدان في المكون التعليمي، فلن يكونوا مؤهلين لتلقي خدمات التدخل المبكر.

موافقة الوالدين على التقييم المبدئي:

قبل أن تتمكن الهيئة الحكومية من إجراء تقييم مبدئي للطفل لتحديد ما إذا كان الطفل مؤهلاً لخدمات التدخل المبكر أو التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات. يجب على الهيئة الحكومية:

- توفير إشعار كتابي مسبق للوالدين بالنشاط المقترن، و
- الحصول على موافقة الوالدين.

يجب أن تبذل الهيئة الحكومية جهوداً معقولة للحصول على معرفة مبنية على موافقة مبدئية على التقييم المبدئي لتقدير ما إذا كان الطفل طفلاً ذا إعاقة تتطلب توفير التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات.

إن موافقة الوالدين على التقييم المبدئي لاتعني أن الوالدين قد أعطيا موافقتهما أيضاً للهيئة الحكومية لبدء توفير التدخل المبكر أو التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات للطفل.

موافقة الوالدين على الخدمات:

يجب على الهيئة الحكومية بذل جهود معقولة للحصول على معرفة مبنية على موافقة مبدئية قبل توفير التدخل المبكر والتعليم الخاص وما يرتبط بذلك من خدمات للطفل للمرة الأولى. الهيئة الحكومية لا يحق لها استخدام التوسط أو الإجراءات القانونية المتتبعة للحصول على اتفاق أو حكم بامكانية تقديم التدخل المبكر أو التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات موصى بها من قبل فريق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) الخاصين بالطفل بدون موافقة الوالدين إذا ما كان الوالدان:

- قد رفضا إعطاء موافقتهما لنلقي الطفل للتدخل المبكر أو التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات، أو
- لم يستجيبا لطلب تقديم الموافقة على توفير التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات لأول مرة.

إذا ما رفض الوالدان إعطاء موافقتهما على نلقي طفليهما للتعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات لأول مرة، أو إذا لم يستجب الوالدان لطلب إعطاء الموافقة، تكون الهيئة الحكومية:

- غير مخالفة لشرط توفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) للطفل، و
- غير مطالبة بعقد اجتماع الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو اجتماع برنامج التعليم الفردي (IEP) أو وضع خطة IEP/Program IFSP للطفل.

سحب موافقة الوالدين على الخدمات:

إذا ما سحب والدا الطفل موافقتهما كتابياً بالنسبة لاستمرار توفير التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات في أي وقت بعد بدء الهيئة الحكومية في التوفير المبدئي للتعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات، فإن الهيئة الحكومية :

- غير مطلبة بتعديل سجلات تعليم الطفل لإزالة أية إشارات إلى تلقى الطفل للتعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات بسبب إلغاء الموافقة،
- لا يجوز لها الاستمرار في تقديم التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات إلى الطفل، لكن يجب عليها تقديم إشعار كتابي مُسبق إلى الوالدين بالطلب الكتابي بإيقاف كل التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات، قبل التوقف عن تقديم التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات،
- لا يجوز لها استخدام التوسط أو الإجراءات القانونية المتبعة للحصول على اتفاق أو حكم بإمكانية استمرار تقديم هذه الخدمات إلى الطفل،
- لن تعتبر مخالفة لشرط جعل التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) متأخراً للطفل بسبب عدم توفير المزيد من التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات للطفل،
- ولن تكون مطلوبة بعقد اجتماع لفريق برنامج التعليم الفردي (IEP) أو وضع برنامج التعليم الفردي للطفل لتقديم المزيد من التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات.

سحب الموافقة لا يلغى نشاطاً حدث بين الوقت الذي تلقت فيه الهيئة الحكومية الموافقة وقبل سحب الموافقة.

موافقة الوالدين على إعادة التقييم على "خطة التعليم الفردية" (IFSP) الخاصة بالطفل فقط :

يجب أن تحصل الهيئة الحكومية على موافقة مبنية على معرفة قبل إجراء تقديرات فردية جديدة على الطفل، أما إذا رفضولي الأمر تقديم "الموافقة/التقويض" ، فينبع على الهيئة الحكومية الرئيسية أن تبذل الجهد المعقولة للتأكد من أن أولياء الأمور :

- على علم تام بطبيعة التقييم الذين سيكونوا متاحين للطفل ، و
- يتفهموا أن الطفل لن يتمكن من الحصول على على التقييم أو الخدمات بدون الحصول على "التقويض/الموافقة" المطلوبة

أما إذا استمر رفض أولياء الأمور على إجراء التقييم الجديد ، فلا ينبغي على الهيئة الحكومية إتباع الإجراءات المتبعة في تحدي رغبة الوالدين الرافضين لتقديرات التقويض/الموافقة .

موافقة الوالدين على إعادة التقييم "خطة التعليم الفردية" (IEP) للأطفال والشباب فقط :

يجب أن تحصل الهيئة الحكومية على موافقة مبنية على معرفة قبل إجراء تقديرات فردية جديدة على الطفل، إلا إذا استطاعت الهيئة الحكومية إظهار:

- اتخاذ خطوات معقولة للحصول على موافقة الوالدين على إعادة التقييم، وـ
- عدم استجابة الوالدين.

إذا رفض الوالدان إعطاء الموافقة على التقديرات الجديدة، يجوز للهيئة الحكومية السعي إلى إلغاء رفض الوالدين باستخدام التوسط والإجراءات القانونية المتبعة، لكنها غير مطلوبة بذلك. وكما هو الحال مع التقييم المبدئي، لن تكون الهيئة الحكومية مخالفة لواجباتها تبعاً لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) إذا رفضت إجراء تقديرات جديدة.

توثيق الجهد المعقولة للحصول على موافقة الوالدين:

يجب أن تتحقق الهيئة الحكومية بمستندات تثبت الجهد المعقولة للحصول على موافقة الوالدين للتقييمات المبدئية، ولتوفير التدخل المبكر أو التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات لأول مرة، وإعادة التقييم، ولتحديد مكان والذي الضرر الذين هم تحت

وصاية الولاية للتقييمات المبدئية.

- يجب أن يشتمل التوثيق على سجل بمحاولات الهيئة الحكومية للحصول على موافقة الوالدين، مثل:
- سجلات مفصلة بالمحالات التلفونية التي أجريت أو التي تمت محاولة إجرائها ونتائج هذه المكالمات،
 - نسخ من المراسلات الصادرة إلى الوالدين وأي ردود تم تلقها، وـ
 - السجلات المفصلة للزيارات إلى منزل أو مكان عمل الوالدين ونتائج هذه الزيارات.

شروط أخرى للموافقة:

- موافقة الوالدين ليست مطلوبة قبل أن تقوم الهيئة الحكومية به:
- فحص البيانات الموجودة كجزء من تقييم الطفل أو إعادة تقييمه، أوـ
 - إعطاء الطفل اختبار أو تقييم آخر سيتم إعطاؤه لكل الأطفال، إلا إذا كانت الموافقة مطلوبة من الوالدين بالنسبة لكل الأطفال قبل هذا الاختبار أو التقييم.

لا يجوز للهيئة الحكومية استخدام رفض الوالدين أن يوافقا على خدمة أو نشاط واحد لحرمان الوالدين أو الطفل أي خدمة أو فائدة أو نشاط آخر.

- إذا ما سجل الوالدان طفليهما في مدرسة خاصة على نفقتهما الخاصة، فلا يجوز للهيئة الحكومية أن تستخدم الوساطة أو الإجراءات القانونية المتّبعة لتحديد أهلية الطالب وهي غير مطالبة باعتبار الطفل مؤهلاً لتلقي خدمات عادلة، إذا:
- لم يقدم الوالدان الموافقة على التقييم المبدئي لطفلهما أو إعادة التقييم، أوـ
 - عدم استجابة الوالدين لطلب تقديم الموافقة.

بدلاء الوالدين

على الهيئة الحكومية المحلية أو منظومة التعليم المحلي تعين بديل للوالدين للإنابة عن الطفل المؤهل في حالة:

- عدم معرفة هوية الوالدين
- عدم عثور الهيئة الحكومية العامة على والدي الطفل بعد بذلها ما في وسعها من الجهد المعقوله
- وضع الطفل تحت وصاية ولاية ميريلاند

معايير بدلاء الوالدين

- عدم التعارض مع مصلحة الطفل
- امتلاك المعرفة والمهارات التي تضمن التمثيل الكفوء للطفل
- لا يكون موظفاً في الولاية أو موظفاً لدى أي موفر خدمة مُتضمنة في تقديم التدخل المبكر أو الخدمات الأخرى للطفل أو لأسرة الطفل
- لا يعتبر موظفاً للهيئة فقط لأنه يتم الدفع للشخص بواسطة الهيئة الحكومية ليكون والداً بديلاً

يجب أن تقوم الهيئة الحكومية المحلية أو منظومة التعليم المحلي بإخطار مشرف الولاية على المدارس أو المكلف بالإشراف على المدارس، بتعيين بديل للوالدين.

يمكن أن يمثل الوالد البديل الطفل في كل الأمور المتعلقة به:

- تقييم وتقدير الطفل
- تطوير وتطبيق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) الخاصة بالطفل، بما في ذلك التقييمات السنوية والمرجعات الدورية
- تطوير ومراجعة برنامج التعليم الفردي (IEP) للطفل
- التوفير المستمر لخدمات التدخل المبكر للطفل والأسرة من خلال الخطط الفردية لخدمة الأسرة (IFSP)
- توفير التعليم الخاص والخدمات ذات الصلة للطفل من خلال برنامج التعليم الفردي (IEP)

القواعد الخاصة للتقييم المبدئي للطفل تحت وصاية الولاية:

إذا كان الطفل قاصراً تحت وصاية الولاية ولا يعيش/تعيش مع والديه، فلا تحتاج الهيئة الحكومية إلى موافقة الوالدين على التقييم المبدئي لتحديد ما إذا كان الطفل معافاً بذلك إذا:

- لم تستطع الهيئة الحكومية العثور على والدي الطفل رغم بذل جهود معقولة
- أو تم إلغاء حقوق الوالدين وفقاً لقانون الولاية، أو
- قيام القاضي بإعطاء حق اتخاذ القرارات التعليمية والموافقة على التقييم المبدئي إلى شخص غير الوالدين.

التقييم التعليمي المستقل

إذا لم يوافق الوالدان على تقييم تم إجراؤه بواسطة الهيئة الحكومية، فإنه يحق لهما أن يقيما الطفل بواسطة شخص لا يعمل لدى الهيئة الحكومية.

تعريفات:

- التقييم التعليمي المستقل يعني الاختبارات وإجراءات التقدير التي يتم إجراؤها بواسطة أشخاص مؤهلين بشكل مناسب وغير معينين لدى الهيئة الحكومية المسؤولة عن تعليم الطفل، و
- النفقة الحكومية إما تعني دفع الهيئة الحكومية لتكلفة الكاملة للتقييم أو ضمان تقديم التقييم بدون تكفة على الوالدين.

يحق للوالدين الحصول على تقييم تعليمي مستقل للطفل بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) تبعاً للإجراءات المتوفرة أدناه. على الهيئة الحكومية تزويد الوالدين، بناءً على طلب لتقييم تعليمي مستقل، بمعلومات عن:

- أين يمكن الحصول على تقييم تعليمي مستقل، و
- معايير الهيئة الحكومية المطبقة على التقييم التعليمي المستقل.

معايير الهيئة الحكومية:

عندما يكون التقييم التعليمي المستقل بنفقة حكومية، فيجب أن تكون المعايير التي يتم من خلالها الحصول على التقييم التعليمي المستقل بما في ذلك موقع التقييم ومؤهلات الممتحن هي نفس المعايير التي تستخدمها الهيئة الحكومية عند بدئها للتقييم، إلى حد أن تكون تلك المعايير متقدمة مع حق الوالدين في تقييم تعليمي مستقل. فيما عدا المعايير المشروحة سابقاً، فلا يجوز للهيئة الحكومية أن تفرض شرطاً أو مدة زمنية ترتبط بالحصول على التقييم التعليمي المستقل بنفقة حكومية.

حق الوالدين في إجراء التقييم على نفقة حكومية:

الوالدان لديهما الحق في تقييم تعليمي مستقل بنفقة حكومية إذا لم يتفق الوالدان مع التقييم المُنْتَقَى من الهيئة الحكومية. إذا طلب الوالدان تقييمًا تعليميًّا مستقلًّا بنفقة حكومية، فيجب على الهيئة الحكومية، بدون تأخير غير ضروري، القيام بما :

- بدء جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية لإظهار أن تقييمها ملائم، أو
- ضمان توفير تقييم تعليمي مستقل بنفقة حكومية، إلا إذا عرضت الهيئة الحكومية في جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية أن التقييم الذي حصل عليه الوالدان لم يحقق معايير الهيئة الحكومية.

إذا ما بدأت الهيئة الحكومية جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية وكان القرار النهائي هو أن تقييم الهيئة الحكومية ملائم، لا يزال لدى الوالدان الحق في تقييم تعليمي مستقل، لكن ليس بنفقة حكومية.

إذا طلب الوالدان تقييم تعليمي مستقل، يجوز للهيئة الحكومية سؤال الوالدين عن سبب اعتراضهما على التقييم الحكومي. لكن مع هذا، لا يكون تقسيم الوالدين مطلوبًا ولا يجوز للهيئة الحكومية أن توخر بدون مبرر أياً من توفير التقييم التعليمي المستقل بنفقة حكومية أو بدء جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية للدفاع عن تقييم الهيئة الحكومية.

التقييم الذي طلب الوالدين إجراؤه :

يحق للوالدين دائمًا أن يحصلوا على تقييم تعليمي مستقل من متخصصين ذوي كفاءة من اختيارهما وعلى نفقتهم الخاصة. يجب أن يدرس فريق خطة IFSP/برنامج IEP المعلومات من التقييم المبدوء من قبل الوالدين على نفقتها الخاصة، إذا ما كان يحقق معايير الهيئة الحكومية، عند اتخاذ أية قرارات بالنسبة لتقييم التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) للطفل. يمكن أيضًا تقديم نتائج التقييم الخاص المبدوء من الوالدين كدليل في الجلسة بموجب الإجراءات القانونية بخصوص الطفل.

طلب تقييم من قاض القانون الإداري (ALJ) :

إذا طلب قاض القانون الإداري (ALJ) مع مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) تقييمًا تعليميًّا مستقلًّا كجزء من جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية، يجب أن تكون تكفة التقييم بنفقة حكومية.

سرية المعلومات

يحق للوالدين الاطلاع على سجلات طفلهما والطلب من الهيئة الحكومية تصحيح سجل الطفل إذا اعتقدا أن السجل غير صحيح. من حق الوالدين الموافقة على الكشف عن معلومات تتعلق بطفلهم، لكن مع هذا فإن الموافقة غير مطلوبة في بعض الظروف.

الوالدان لديهما الحق أن يتوقعوا من الهيئة الحكومية المحافظة على سرية التدخل المبكر والسجلات التعليمية الخاصة بالطفل وأن يطالبا الهيئة الحكومية بتدمير المعلومات التعليمية للطفل عندما لا تعود هناك حاجة إليها.

تعريفات:

التدمير يعني التدمير المادي أو إلغاء ما يدل على الشخصية من معلومات حتى تصبح المعلومات غير دالة على الشخصية.

السجلات التعليمية تعني نوع السجلات التي تقع في نطاق تعريف "سجلات التعليم" في تشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R 34). الجزء 99 (التشريعات التي تطبق الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية [FERPA] لعام 1974) مشتملة على سجلات التدخل المبكر.

الهيئة المشاركة تعني أية هيئة أو مؤسسة تجمع أو تستخدم أو تحفظ بالمعلومات الدالة على الشخصية، أو التي تؤخذ منها المعلومات، بموجب الجزء C أو الجزء B من قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)

تتضمن المعلومات الدالة على الشخصية:

- اسم الطفل، ووالدي الطفل، وأفراد الأسرة الآخرين،
- أو عنوان الطفل،
- أو ما يدل على الشخصية، مثل رقم الضمان الاجتماعي للطفل، أو قائمة بالسمات الشخصية أو المعلومات الأخرى التي يمكن من خلالها تحديد الطفل بتأكيد لا بأس به.

الإجراءات الإحترافية :

يجب على كل هيئة مشاركة حماية سرية المعلومات الدالة على الشخصية في مراحل الجمع والتخزين والكشف والتدمير. موظف واحد في الهيئة الحكومية يكون مسؤولاً عن حماية سرية المعلومات الدالة على الشخصية. بالإضافة إلى شروط هذه الإجراءات الوقائية، أيضاً تحكم القوانين الفيدرالية وقوانين وتشريعات الولاية حماية السجلات التعليمية. يجب أن يتلقى كل موظفي الهيئة الحكومية الذين يجمعون ويستخدمون المعلومات الدالة على الشخصية تدريباً بخصوص سياسات وإجراءات الولاية بشأن سرية المعلومات الدالة على الشخصية. على كل هيئة مشاركة الاحتفاظ، لأغراض التفتيش العام، بقائمة حديثة بأسماء ووظائف هؤلاء الموظفين داخل الهيئة الذين يمكن لهم الوصول إلى المعلومات الدالة على الشخصية.

الموافقة:

يجب أن تحصل الهيئة الحكومية على موافقة الوالدين قبل الكشف عن المعلومات الدالة على الشخصية لأي شخص غير موظفي الوكالات المشاركة الذين يجمعون أو يستخدمون المعلومات وفقاً لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) ، أو لأي هدف غير تحقيق شروط توفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) للطفل بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) . لا يتطلب الكشف المقصود عند الإحالة إلى وعند الإجراء بموجب تطبيق القانون والسلطات القضائية بشأن الإبلاغ عن جريمة تم ارتكابها بواسطة طفل ذي إعاقة لموافقة الوالدين إلى الحد الذي يكون فيه النقل مسموحاً بواسطة الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية (FERPA)

لا يجوز للهيئة الحكومية أن تصدر معلومات من السجلات التعليمية للوكالات المشاركة بدون موافقة الوالدين إلا إذا كانت مفروضة بذلك بموجب الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية (FERPA) . وضعت الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) قوانين وإجراءات للوكالات الحكومية، مشتملة على العقوبات التي تستخدمها الولاية لضمان اتباع سياساتها وإجراءاتها، وضمان أن شروط السرية قد تم تحقيقها طبقاً لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) والحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية (FERPA) .

كل هيئة حكومية مطالبة أن يكون لديها إجراءات متبعة عن مدى ملائمة تقديم الإشعارات لإخبار الوالدين بشكل كامل عن شروط السرية للمعلومات الدالة على الشخصية مشتملة على:

- وصف بالمدى الذي يقدم من خلاله الإشعار باللغات الأم للمجموعات السكانية المختلفة في الولاية،

- ووصف بالأطفال الذين يتم الاحتفاظ بالمعلومات الدالة على شخصيتهم، وأنواع المعلومات المطلوبة،
- وملخص بالسياسات والإجراءات التي يجب أن تتبعها الوكالات المشاركة بالنسبة لتخزين المعلومات الدالة على الشخصية، وكشفها لأخرين، والاحتفاظ بها، وتدميرها،
- ووصف بالسياسات والإجراءات المستخدمة في حالة رفض الوالدين لإعطاء الموافقة،
- ووصف لكل حقوق الوالدين والأطفال بالنسبة لهذه المعلومات، مشتملاً على الحقوق بموجب الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية (FERPA) وتطبيق اللوائح في تشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. §99 34).

قبل أي تحديد كبير أو تحديد مكان أو نشاط تقييمي، يجب أن يتم نشر الإشعار أو الإعلان عنه في الصحف أو وسيلة إعلام أخرى، أو كلاهما، وأن يكون نشرًا كافياً لإخبار أولياء الأمور بالنشاط في نطاق القطاع القضائي.

حقوق الوصول:
فيما يتعلق بالأطفال والأسر التي تتلقى خدمات التدخل المبكر، تلتزم الهيئة الحكومية المحلية بتقديم نسخة مبدئية من سجل التدخل المبكر للطفل إلى الوالدين مجاناً.

على كل هيئة حكومية السماح للوالدين بالتفتيش ومراجعة أي سجلات تعليمية ترتبط بطفلهم تم جمعها والحفظ عليها واستخدامها بواسطة الهيئة الحكومية بشأن المعاينة والتقييم والوضع التعليمي للطفل وتطوير وتطبيق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (FSPI) وتوفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE). على الهيئة الحكومية الالتزام بالاستجابة للطلب بدون تأخير غير ضروري وقبل أي اجتماع بالنسبة لخطة IEP أو برنامج IFSP، أو أي جلسة استماع بموجب الإجراءات، على ألا يكون بعد أكثر من 10 أيام بعد تقديم الطلب بأي حال من الأحوال.

يتضمن حق الوالدين في الفحص والاطلاع على السجلات التعليمية ضمن هذا القسم الحق في:

- رد من الهيئة الحكومية على الطلبات المعقولة للحصول على تفسيرات وتوضيحات للسجلات،
- وطلب أن توفر الهيئة الحكومية نسخ من السجل إذا كان عدم توفير النسخ سيحرم الوالد بشكل مؤثر من ممارسة حقه في الفحص والاطلاع على السجلات،
- والسماح لممثل الوالدين بفحص ومراجعة السجلات.

يمكن أن تفترض الهيئة الحكومية أن الوالدين لديهما سلطة الفحص والاطلاع على السجلات الخاصة بطفلهم إلا إذا كانت الهيئة الحكومية قد تم إعلامها أن أحد الوالدين ليس لديه السلطة بموجب قانون الولاية المطبق والذي يحكم أمور مثل الوصاية والانفصال والطلاق.

سجل بالوصول:
على كل هيئة حكومية الاحتفاظ بسجل بالأشخاص، من غير الوالدين والموظفين المفوضين بذلك في الهيئة الحكومية، الذين حصلوا على إذن بالوصول إلى السجلات التعليمية التي تم جمعها والاحتفاظ بها واستخدامها بموجب الجزء C أو الجزء B من قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)، مشتملاً على اسم الشخص

وتاريخ إعطاء إذن الوصول، والهدف الذي من أجله تم السماح للشخص باستخدام السجلات. إذا اشتمل أي سجل تعليمي على معلومات عن أكثر من طفل، فيحق لوالدي كل طفل أن يفحصا ويراجعا المعلومات المتعلقة بطفليهم فقط أو أن يتم إعلامهما بهذه المعلومات المحددة.

على كل هيئة تعليمية تزود الوالدين، بناءً على طلب منها، بقائمة بأنواع وأماكن السجلات التعليمية التي تم جمعها، والاحتفاظ بها واستخدامها بواسطة الهيئة الحكومية. يحق لكل هيئة حكومية فرض رسوم لنسخ السجلات التعليمية التي يتم تحضيرها لوالدين إذا كانت هذه الرسوم لا تحرم الوالدين بشكل مؤثر من ممارسة حقهما في فحص ومراجعة هذه السجلات.

لا يحق للهيئة الحكومية أن تفرض رسوماً على بحث واسترجاع المعلومات من السجلات التعليمية.

تعديل السجلات بطلب من الوالدين:

إذا مارأى الوالدان أن المعلومات في السجلات التعليمية التي تم جمعها والاحتفاظ بها واستخدامها بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) غير دقيقة أو مضللة أو مخالفة للخصوصية أو للحقوق الأخرى لطفلهما، فيمكن لوالدين أن يطلبوا من الهيئة الحكومية التي تقوم بالاحتفاظ بالمعلومات أن تعدل هذه المعلومات. يجب أن تقرر الهيئة الحكومية ما إذا كانت ستعدل المعلومات وفقاً لطلب الوالدين خلال فترة معقولة من وقت تلقي الطلب. إذا رفضت الهيئة الحكومية تعديل المعلومات وفقاً للطلب، فعليها إبلاغ الوالدين بالرفض وإعلامهما بالحق في جلسة استماع للاحتجاج على المعلومات المذكورة في السجلات التعليمية. ويجب عند عقد جلسة الاستماع للاحتجاج على المعلومات التي في السجلات التعليمية أن تُعقد بموجب إجراءات الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية (FERPA) كما هو مذكور في تشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. § 99.22 34).

يجب على الهيئة الحكومية، بناءً على طلب، إتاحة فرصة عقد جلسة استماع للاحتجاج على المعلومات في السجلات التعليمية لضمان أنها ليست غير دقيقة، أو مضللة، أو مخالفة للخصوصية أو للحقوق الأخرى للطفل. إذا قررت الهيئة الحكومية، نتيجة جلسة الاستماع، أن المعلومات غير دقيقة أو مضللة أو مخالفة للخصوصية أو للحقوق الأخرى للطفل، يجب على الهيئة الحكومية تعديل المعلومات تبعاً لذلك وإخبار الوالدين بالتعديل كتابياً. إذا قررت الهيئة الحكومية، نتيجة لجلسة الاستماع، أن المعلومات ليست غير دقيقة أو مضللة أو مخالفة للخصوصية أو للحقوق الأخرى للطفل، يكون عليها إبلاغ الوالدين بالحق في وضع تصريح في السجلات التي تتحقق بها الهيئة عن الطفل للتعليق على المعلومات أو ذكر أية أسباب لاختلاف مع قرار الهيئة الحكومية. أي تفسير يتم وضعه في سجلات الطفل يجب:

- أن يتم الاحتفاظ به بواسطة الهيئة الحكومية كجزء من سجل الطفل طالما كان السجل أو الجزء المفند محتفظ به بواسطة الهيئة الحكومية، و
- الكشف عن التفسير لأي طرف يطلب نسخة من سجل الطفل أو الجزء المفند.

إجراءات تدمير المعلومات:

الهيئة الحكومية مطالبة بإبلاغ الوالدين عندما تكون المعلومات الدالة على الشخصية التي تم جمعها والاحتفاظ بها واستخدامها بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) لم تعد هناك حاجة إليها في توفير التدخل المبكر والخدمات التعليمية للطفل. ويجب تدمير المعلومات عند طلب الوالدين لذلك. لكن مع هذا، يمكن الاحتفاظ بسجل دائم يشتمل على اسم الطفل وعنوان ورقم الهاتف ودرجات الطفل وسجل الحضور والمواد التي حضرها ومستوى الصف الدراسي الذي وصل إليه والسنة التي وصل إليها دون أن يكون لهذا وقتاً محدوداً.

حقوق الأطفال:

بموجب تشريفات الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية (FERPA)، فإن حقوق الوالدين الخاصة بالسجلات التعليمية للطفل تنتقل إلى الطفل بمجرد وصوله/وصولها لسن 18 سنة، إلا إذا كانت إعاقة الطفل يجعله غير مؤهل تبعاً لقانون الولاية. إذا انتقلت حقوق الوالدين بموجب الجزء B لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) إلى الطفل الذي وصل سن الرشد، فإن الحقوق المتعلقة بالسجلات التعليمية يجب أن تنتقل إلى الطفل أيضاً. لكن مع هذا، يجب أن تقدم الهيئة الحكومية للوالدين والطفل أي إشعار مطلوب وفقاً لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA). يُرجى الرجوع إلى "انتقال حقوق الوالدين في سن الرشد" للحصول على مزيد من المعلومات المفصلة.

المعلومات التأديبية:

يحق للهيئة الحكومية إدراج بيان في سجلات الطفل بأي إجراء تأديبي حالي أو سابق تم اتخاذه ضد الطفل ونقل معلومات التأديب، وذلك كحصتها في إدراج المعلومات التأديبية ونقلها مع السجلات للأطفال غير المعاقين. يمكن أن يتضمن البيان وصفاً بأي سلوك صادر عن الطفل مما تطلب الإجراء التأديبي، ووصف بالإجراء التأديبي الذي تم اتخاذه، وأي معلومات أخرى مرتبطة بأمن الطفل والأشخاص الآخرين المحتكين بالطفل. إذا تم انتقال الطفل من مدرسة إلى أخرى، يجب أن يتضمن نقل أي من سجلات الطفل على كل من برنامج التعليم الفردي (IEP) الحالي وأي بيان بإجراء تأديبي حالي أو سابق تم اتخاذه ضد الطفل.

تأديب الأطفال ذوي الإعاقات

تنطبق المعلومات التالية على الأطفال ذوي الإعاقات، من عمر 3 سنين إلى 21 سنة، الذين يتلقون خدمات من خلال خطة IFSP ممتدة أو برنامج IEP ممتد.

يكون من حق الوالدين إجراءات ومقابلات معينة إذا قامت الهيئة الحكومية باتخاذ إجراءات تأديبية معينة تجاه طفلهما. يجب على الهيئة الحكومية تقديم الخدمات التعليمية للطفل، بعد استبعاد الطفل لأكثر من 10 أيام في السنة الدراسية لمخالفة (مخالفات) قواعد سلوكيات الطالب.

تعريفات:

لأهداف هذا الجزء، تطبق التعريفات التالية:

- مادة مراقبة تعني مخدر أو مادة أخرى تم تعريفها وفقاً للملحقات I، أو II، أو III، أو IV، أو V في الجزء 202(c) من قانون المواد المراقبة (21 U.S.C. 812(c)).
- المخدر الغير قانوني يعني مادة مراقبة، لكنه لا يتضمن المادة التي يتم حيازتها أو استخدامها قانونياً تحت إشراف إخصائي رعاية صحية مُرخص أو التي يتم حيازتها أو استخدامها قانونياً تحت إشراف أي سلطة بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) أو تبعاً لأي بند آخر في القانون الفيدرالي.
- السلاح له المعنى الذي يعطيه لفظ "سلاح خطير" بموجب الفقرة (2) في القسم الفرعي (g) من القسم 930 تحت العنوان 18 في مجموعة قوانين الولايات المتحدة الأمريكية (United States Code).
- إصابة جسدية خطيرة تعني إصابة جسدية تتخطى على خطير شديد مثل الموت، أو ألم جسدي شديد، أو تشوه واضح وطويل الأمد أو إفساد أو فقدان طويل الأمد لوظيفة جزء أو عضو بالجسم أو قدرة عقلية كما جاء في مجموعة قوانين الولايات المتحدة (18 U.S.C. 13645(h)).

سلطة موظفي المدرسة:

يمكن لموظفي المدرسة استبعاد الطفل ذي الإعاقة الذي يخالف قواعد السلوك لكن ليس لأكثر من 10 أيام دراسية في كل مرة لكل مخالف، وفقاً لسياسة التأديب المتتبعة مع كل الأطفال، إلا إذا كان من المؤكد أن الاستبعاد سيؤدي إلى تغير في الوضع من الوضع التعليمي الحالي إلى:

- وضع تعليمي بديل ومؤقت،
- أو وضع آخر، أو
- الإيقاف.

عندما تراكم مرات الاستبعاد (المدة 10 أيام أو أقل للمرة الواحدة) لتصل إلى أكثر من 10 أيام في السنة الدراسية، يقوم فريق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) بتحديد مدى الخدمات المطلوبة لتمكين الطفل من المشاركة في المنهج العام ونحو تحقيق أهدافها/أهدافها في برنامج (IEP).

يجوز لموظفي المدرسة مراعاة الظروف الخاصة على أساس كل حالة على حدة في تحديد ما إذا كان التغيير في الوضع التعليمي ملائماً للطفل ذي الإعاقة الذي خالف قواعد السلوك. يشتمل التغيير في الوضع التعليمي الاستبعاد لأكثر من 10 أيام متتالية أو سلسلة من مرات الاستبعاد التي تشكل نمطاً. عندما يؤدي الإجراء التأديبي إلى تغير في الوضع، تقدم الهيئة الحكومية إشعاراً في اليوم الذي تتخذ فيه القرار ويجب أن يتضمن على مستند الإجراءات الوقائية.

تحديد ظهور الإعاقة:

خلال 10 أيام دراسية لأي قرار لتغيير الوضع التعليمي بسبب مخالفة لقواعد السلوك، يجب على الوالدين وفريق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) وفريق برنامج التعليم الفردي (IEP) أن يرجعوا كل المعلومات وثيقة الصلة بالموضوع في ملف الطفل، بما في ذلك خطة (IEP) أو برنامج (IFSP) الخاصين بالطفل، وأية ملاحظات من المدرس وأية معلومات مرتبطة أعطاها الوالدان، وذلك لتحديد ما إذا كان السلوك محل النقاش:

- بسبب أو له علاقة مباشرة وأساسية بإعاقة الطفل، أو
- النتيجة المباشرة لفشل الهيئة التعليمية في تطبيق خطة IFSP أو برنامج (IEP) الخاصين بالطفل.

إذا ما قرر فريق برنامج (IEP) أن أي من العبارتين السابقتين منطبقان على الوضع، سيتم تحديد أن السلوك هو ظهور لإعاقة الطفل.

إذا كان السلوك هو ظهور لإعاقة الطفل، يجب على فريق خطة (IEP) وفريق برنامج (IFSP):

- وضع تقييم سلوكي فعال وتطبيق خطة تدخل سلوكية على الطفل، إذا لم تكن الهيئة الحكومية قد فعلت ذلك سابقاً،
- فحص خطة التدخل السلوكية للطفل إذا ما كان/كانت لديها هذه الخطة بالفعل وتعديلها كما يلزم لمعالجة السلوك، و
- إعادة الطفل إلى الوضع التعليمي الذي تم استبعاده/استبعادها منه، إلا إذا اتفق الوالدان والهيئة الحكومية على أن تغير الوضع التعليمي هو جزء من تعديل خطة التدخل السلوكية للطفل، فيما عدا إذا كان استبعاد الطفل إلى وضع تعليمي بديل ومؤقت بسبب المخدرات أو الأسلحة أو إصابة جسدية خطيرة.

إذا كان السلوك ليس ظهوراً لإعاقة الطفل، يمكن لموظفي المدرسة تأديب الطفل بنفس طريقة تأديب الأطفال الآخرين، فيما عدا أن الخدمات التعليمية المناسبة يجب استمرارها.

تغيير الوضع التعليمي:

عند استبعاد الطفل لأكثر من 10 أيام، مما يؤدي إلى تغيير في الوضع التعليمي، سواء كان السلوك ظهوراً للإعاقة، أو عندما يتم استبعاد الطفل إلى وضع تعليمي بديل ومؤقت (IAES) بسبب المخدرات أو الأسلحة أو الإصابة الجسدية الخطيرة، يستمر الطفل في تلقي الخدمات لتمكينها من الاستمرار في المشاركة في منهج التعليم العام بالرغم من وجوده في مكان آخر والسير نحو تحقيق الأهداف الموضوعة في برنامج التعليم الفردي (IEP) الخاص به/بها. أيضاً يجب أن يتلقى الطفل، بشكل ملائم، تقييمًا سلوكياً فعالاً وخدمات تدخل سلوكيّة وتعديلات مصممة لمعالجة المختلفة السلوكية حتى لا تتكرر مرة أخرى. يحدد فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) الخدمات الملائمة والمواقع التي سيتم تقديم الخدمات فيها.

الوضع التعليمي البديل والمؤقت:

يمكن لموظفي المدرسة استبعاد الطفل إلى وضع تعليمي بديل ومؤقت لمدة تصل حتى 45 يوماً دراسياً بدون اعتبار لإمكانية أن السلوك قد تم تحديده كظهور لإعاقة الطفل، في الحالات التي يكون فيها الطفل:

- حاملاً أو مالكاً لسلاح في الطريق إلى أو في المدرسة، أو في ممتلكات المدرسة، أو إلى أو في نشاط مدرسي يقع في نطاق السلطة القضائية للولاية أو الهيئة الحكومية المحلية.
- مالكاً أو مستخدماً لمخدرات غير قانونية عن معرفة، أو بائعًا أو مروجًا لبيع مادة مراقبة، في المدرسة، أو في ممتلكات المدرسة، أو في نشاط مدرسي يقع في نطاق السلطة القضائية للولاية أو الهيئة الحكومية المحلية، أو
- متسبيباً في إصابة جسدية خطيرة لشخص آخر أثناء وجوده في المدرسة، أو في ممتلكات المدرسة، أو في نشاط مدرسي يقع في نطاق السلطة القضائية للولاية أو الهيئة الحكومية المحلية.

الطعن في إجراء تأديبي:

إذا عارض الوالدان قراراً بخصوص تحديد ظهور إعاقة أو أي قرار بشأن الوضع التعليمي لأسباب تأديبية، يمكن للوالدين تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية لدى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) والهيئة الحكومية. إذا ما رأت الهيئة الحكومية أن الاستمرار في الوضع التعليمي الحالي للطفل سيتسبب غالباً في إصابة للطفل أو الآخرين، يمكن للهيئة الحكومية تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية لدى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) والوالدين.

سيقوم قاض القانون الإداري (ALJ) بإدارة جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية المشروحة في قسم "حل الخلافات" في هذا المستند. يجب أن تُعقد جلسة الاستماع خلال 20 يوماً دراسياً من تاريخ تقديم الشكوى ويجب أن تؤدي إلى قرار في 10 أيام دراسية بعد جلسة الاستماع.

أثناء التوصل إلى قرار بشأن طعن تأديبي، يجوز لقاض القانون الإداري (ALJ)

- إعادة الطفل إلى وضع تعليمي كان قد تم استبعاده/استبعادها منه، أو
- الأمر بتغيير وضع الطفل إلى وضع تعليمي بديل ومؤقت (IAES) بشكل ملائم لمدة لا تزيد عن 45 يوماً دراسياً إذا ما وجد قاض القانون الإداري (ALJ) أن الاستمرار في الوضع التعليمي الحالي للطفل سيتسبب بشكل قوي في إصابة الطفل أو إصابة آخرين على الأغلب.

عند توجيه شكوى بموجب الإجراءات القانونية بواسطة الوالدين أو الهيئة الحكومية، يبقى الطفل في الوضع التعليمي البديل والمؤقت في انتظار قرار قاض القانون الإداري (ALJ) أو حتى تنتهي الفترة المحددة (التي لا تزيد عن 45 يوماً دراسياً)، بناءً على أي منهما يأتي أولاً، إلا إذا اتفق الوالدان والهيئة الحكومية على غير ذلك.

الطفل غير محدد الأهلية:

يحق للأطفال الذين لم يتم تحديد أهليتهم للتعليم الخاص والذين تورطوا في سلوك يخالف أي مبدأ أو قاعدة من قواعد السلوك أن يستفيدوا من أي من الحمايات المقدمة، إذا كانت الهيئة الحكومية على معرفة بأن الطفل لديه إعاقة قبل حدوث السلوك. تكون الهيئة الحكومية على معرفة قبل وقوع السلوك الذي تسبب في حدوث الإجراء التأديبي إذا:

- عبر الوالدان عن فقههما كتابياً، أن طفلهما في حاجة إلى التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات، وذلك لموظفي إداري أو إشرافي في الهيئة الحكومية أو لمدرس الطفل،
- طلب الوالدان تقييماً، أو
- عبر مدرس الطفل أو موظف آخر بالمدرسة عن فقههما بشكل محدد تجاه نمط سلوكي واضح على الطفل، وذلك بشكل مباشر إلى مدير التعليم الخاص أو موظف إشرافي آخر في الهيئة الحكومية.

لا تعتبر الهيئة الحكومية على معرفة إذا:

- رفض الوالدان السماح للهيئة الحكومية بتقييم الطفل،
- رفض الوالدان السماح للهيئة الحكومية بتقديم خدمات التعليم الخاص، أو
- تم تقييم الطفل وتحدد أنه/أنها ليس طفل ذا إعاقة بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)

إذا كانت الهيئة الحكومية ليست لديها معرفة بأن الطفل لديه إعاقة قبل اتخاذ الإجراء التأديبي، فيمكن أن يخضع الطفل لنفس المقاييس التأديبية للطفل الغير معاق الذي يصدر عنه سلوكيات مشابهة.

إذا وجه الوالدان طلباً لإجراء تقييم، أثناء الفترة التي يكون طفلهما خاصاً للمقاييس التأديبية، يجب أن يتم تعجيل التقييم. ويبقى الطفل في الوضع التعليمي الذي تم تحديده بواسطة سلطات المدرسة في انتظار النتائج. إذا تم تحديد أن الطفل لديه إعاقة، بناءً على تقييم الهيئة الحكومية والمعلومات المقدمة من الوالدين، بذلك يكون على الهيئة الحكومية تقديم التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات وتطبق كل الإجراءات الوقائية الخاصة بتأديب الأطفال ذوي الإعاقات.

الإحالة إلى الإجراء بواسطة تطبيق القانون والسلطات القضائية:

لا يمنع قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) الوكالات الحكومية من التبليغ عن جريمة إلى السلطات المختصة، وتطبيق القانون. يمكن أن تمارس السلطات القضائية مسؤوليتها في تطبيق القانون الفيدرالي وقانون الولاية بالنسبة للجرائم المرتكبة من الطفل ذي الإعاقة. يجب على أية هيئة تبلغ عن جريمة تقييم نسخ من سجلات التعليم الخاص والسجلات التأديبية للطفل إلى السلطات المختصة إلى الحد المسموح بموجب مجموعة تشريعات ولاية ميريلاند (COMAR 13A.08.02) وسجلات الطالب بموافقة الوالدين، أو وفقاً لاستثناءات موافقة الوالدين المحددة في السياسة.

وضع الأطفال من جانب الوالدين في المدارس الخاصة على نفقة حكومية

لا يلزم قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) الهيئة الحكومية بدفع نفقات التعليم، بما في ذلك التدخل المبكر والتعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات للطفل الذي لديه إعاقة في مدرسة خاصة، وذلك إذا أتاحت الهيئة الحكومية التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) واختار الوالدان وضع طفلهما في مدرسة خاصة.

لا يلزم قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) الهيئة الحكومية بدفع نفقات التعليم، بما في ذلك التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات للطفل الذي لديه إعاقة في مدرسة خاصة، وذلك إذا أتاحت الهيئة الحكومية التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) واختار الوالدان وضع طفلهما في مدرسة خاصة. لكن رغمًا عن هذا، يكون على الهيئة الحكومية إدراج الطفل في إجمالي الأطفال الموضوعين في مدارس خاصة بواسطة والديهم، وفقًا للتشريعات الفيدرالية. تخضع الخلافات التي تحدث بين الوالدين والهيئة الحكومية بالنسبة لتوفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) والمسؤولية المالية لإجراءات الشكاوى القانونية حسب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA). يرجى الرجوع إلى "حل الخلافات" للحصول على مزيد من المعلومات المفصلة.

إذا كان الطفل الذي لديه إعاقة قد تلقى في السابق تعليمًا خاصًا وما يرتبط به من خدمات تحت سلطة الهيئة الحكومية، وقام الوالدان بتسجيل طفلهما في رياض الأطفال ما قبل المدرسة (Preschool) أو مدرسة ابتدائية أو ثانوية بدون الموافقة أو الإحالة من الهيئة الحكومية، يمكن لقاض القانون الإداري (IDEA) أو المحكمة أن تطلب من الهيئة الحكومية تعويض الوالدين عن تكلفة هذا التسجيل إذا ما وجد قاض القانون الإداري (IDEA) أو المحكمة أن الهيئة الحكومية لم تجعل التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) متاحًا للطفل في وقت مناسب قبل هذا التسجيل، ووْجَد أن الوضع التعليمي الخاص مناسب للطفل. يمكن أن يجد قاض القانون الإداري (IDEA) أو المحكمة أن الوضع التعليمي الذي حدده الوالدان للطفل مناسبًا، حتى لو كان لا يحقق مقاييس الولاية التي تطبق على التعليم المقدم من الوكالات الحكومية.

تحديد التعويض:

يمكن خفض التعويض أو رفضه بواسطة قاض القانون الإداري (IDEA) أو المحكمة إذا:

- في أحد اجتماع لفريق برنامج التعليم الفردي (IEP) حضر الوالدان قبل استبعاد الطفل من الهيئة الحكومية، ولم يخبر الوالدان فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) أنهما رافضان للوضع التعليمي المقترن من الهيئة الحكومية لتوفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE)، بما في ذلك توضيح مخاوفهم ونفيتهم في تسجيل الطفل في مدرسة خاصة بنفقة حكومية، أو على الأقل في عشرة (10) أيام عمل (بما في ذلك أيام العمل التي تكون أثناء العطلة) قبل استبعاد الوالدين للطفل من الهيئة الحكومية، لم يعط الوالدان الهيئة الحكومية إشعارًا كتابيًّا بنيتهم في استبعاد الطفل، مشتملًا على مخاوفهما بالنسبة للوضع التعليمي الحكومي للطفل، أو إذا حدث قبل استبعاد الوالدين للطفل من الهيئة الحكومية، أن أخبرت الهيئة الحكومية الوالدين، من خلال الإشعار الكتابي المُسبق بنيتها أن تقييم الطفل (مشتملًا على بيان بهدف التقييم الذي كان مناسباً ومقبولًا)، لكن الوالدين لم يجعلوا طفلهما متاحًا للتقييم، أو بناءً على حكم قضائي بعدم منطقية تصرفات الوالدين.

لكن على الرغم من الشروط المنشورة أعلاه، فإن تكلفة التعويض:

- لن يتم تخفيضها أو رفض منحها بسبب عدم تقديم الوالدين لهذا الإشعار، إذا:
 - منعت الهيئة الحكومية الوالدين من تقديم الإشعار،

- عدم تلقي الوالدين لإشعار كتابي، وفقاً لشروط الإشعار في قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) الموضحة أعلاه،
 - الإذعان لشروط الإشعار سيتسبب غالباً في ضرر جسدي للطفل، و
 - لا يجوز، حسب قرار المحكمة أو قاض القانون الإداري (ALJ) ، إلا يتم تخفيضها أو رفض منحها لعدم تقديم هذا الإشعار
إذا:
 - كان الوالدان غير متعلمين ولا يستطيعون الكتابة بالإنجليزية، أو
 - الإذعان للإشعار كما هو موضح أعلاه سيتسبب غالباً في ضرر افعالي شديد للطفل.

انتقال حقوق الوالدين في سن الرشد

في ميريلاند، لا تنتقل حقوق الوالدين إلى الأطفال ذوي الإعاقات عند بلوغ سن الرشد، إلا تحت ظروف محددة.

بموجب قانون ميريلاند، في بعض الظروف المحددة، كل الحقوق الممنوحة إلى الوالدين تبعاً لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) ستنتقل إلى الطفل ذي الإعاقة. هذا النقل يحدث عندما يبلغ الطفل سن 18 سنة، إذا لم يتقرر أن الطفل فقد للأهلية تبعاً لقانون الولاية وكان هناك ما يثبت:

- عدم توفر الوالدين أو عدم التعرف عليهم، وطلب الطفل انتقال حقوق الوالدين إليه وليس الحصول على والد بديل بالتعيين،
- أو عدم مشاركة الوالدين في عملية اتخاذ قرار التعليم الخاص للطفل بعد محاولات متكررة من قبل الهيئة الحكومية لإشراك الوالدين في السنة السابقة،
- أو رفض الوالدين بشكل قاطع المشاركة في عملية اتخاذ قرار التعليم الخاص للطفل،
- أو عدم استطاعة الوالدين المشاركة في عملية اتخاذ قرار التعليم الخاص نتيجة للإقامة الطويلة في المستشفى، أو التواجد في مؤسسة للعلاج، أو الإصابة بمرض خطير أو العجز لدى أحد الوالدين أو كليهما وموافقة الوالدين على انتقال الحقوق إلى الطفل،
- أو عدم استطاعة الوالدين على المشاركة في عملية اتخاذ قرار التعليم الخاص نتيجة ظروف استثنائية خارجة عن سيطرتهما، وموافقة الوالدين على انتقال الحقوق إلى الطفل، أو
- إقامة الطفل خارج منزل الوالدين وهو ليس في رعاية أو ليس تحت وصاية هيئة حكومية أخرى.

إذا لم يوافق والدا الطفل المعاق معهما على انتقال الحقوق إلى الطفل ببلوغه سن 18 سنة، ولم يُحكم بعدم أهلية الطفل بموجب قانون الولاية، يجوز لأي من الطرفين تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية لتحديد ما إذا كان يجب انتقال الحقوق.

إذا ما تم تمثيل الطفل ذي الإعاقة بواسطة والد بديل وفقاً للقوانين الفيدرالية وقوانين الولاية، يجب على الهيئة الحكومية تقديم أي إشعار كتابي يكون مطلوباً وفقاً للقوانين والتشريعات الفيدرالية والخاصة بولاية إلى كل من الطفل والوالد البديل. كل الحقوق الأخرى الممنوحة إلى الوالد البديل بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) يجب أن تنتقل إلى الطفل إذا لم يُحكم بعدم أهلية الطفل بموجب قانون الولاية وطلب الطفل لانتقال الحقوق.

حل الخلافات

توضح الإجراءات التالية الآليات المتاحة للوالدين وللوكالات الحكومية لحل الخلافات بالنسبة للتدخل المبكر أو برنامج التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات للطفل. تتضمن هذه الخيارات التوسط ، شكوى الولاية، والشكوى بموجب الإجراءات القانونية.

التوسط:

إن التوسط هو آلية يمكن أن يتم استخدامها لحل الخلافات بين والدي الطفل ذي الإعاقة وبين الهيئة الحكومية المسئولة عن تعليم الطفل.

إذا لم يوافق أحد الوالدين وخلال إجتماع فريق التقييم الفردي IEP على "خطة التعليم الفردي للطفل" أو على نوعية الخدمات التربوية الخاصة المقدمة للطفل ، فعندما ، ينبغي على فريق التقييم الفردي إمداد أولياء الأمور تعلیمات واضحة وصریحة :

- شرح شفوي وخطي لأولياء الأمور بتوفيقهم في طلب تدخل طرف خارجي للواسطة ؛
- معلومات خاصة بطرق الاتصال ، بما في ذلك أرقام الهواتف ، التي قد يستخدمها أحد الوالدين للحصول على مزيد من المعلومات حول عملية الوساطة ؛ و
- المعلومات فيما يتعلق بالتمثيل القضائي التطوعي أو الحصول على تمثيل قانوني بمحامي مجاني أو بتكليف منخفضة لتوفير الإستشاره القانونية والخدمات ذات الصلة المتاحة في هذا المجال.

ربما يطلب أولياء الأمر الحصول على المعلومات المتعلقة بإجراءات الوساطة مترجمة إلى اللغة الأصلية للوالدين. إذا كانوا يتتحدثون باللغة الأصلية التي يتحدث بها آباء وأمهات نسبة من طلاب المنطقة التعليمية تزيد عن 1 % في المائة من مجموع الطلبة في النظام المدرسي المحلي، وينبغي على فريق إعداد "خطة التعليم الفردية" IEP مع الوثيقة المترجمة في غضون 30 يوماً من تاريخ الطلب .

يتولى آلية التوسط موظف من مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) يكون مؤهلاً ومدرباً في الأساليب الفعالة للتواصل. الشخص الذي يتم اختياره من قبل مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) لن يكون لديه تضارباً في المصالح سواء شخصياً أو مهنياً.

- إن التوسط بدون تكالفة على الوالدين أو الهيئة الحكومية المسئولة عن التدخل المبكر أو تعليم الطفل، بما في ذلك تكالفة الاجتماع مع الوالدين للحث على التوسط.

يتم توجيه طلب إلى الهيئة الحكومية المسئولة عن التدخل المبكر أو تعليم الطفل ومكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) لمساعدة الوالدين على إعداد طلب للتواصل، يوجد نموذج مُتاح من الهيئة الحكومية وعلى موقع الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند www.marylandpublicschools.org. لمزيد من المساعدة، اتصل بمكتب التعليم الخاص للهيئة الحكومية أو الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند، قسم التعليم الخاص/خدمات التدخل المبكر ، هاتف 410-767-7770.

- يمكن أن يصبح وينصح الوالدين أو الهيئة الحكومية مستشار قانوني أثناء التوسط.
- عموماً تُعقد جلسة التوسط خلال 20 يوماً من استلام طلب كتابي في موقع مناسب للوالدين والهيئة الحكومية.
- جلسات التوسط هي اجتماعات مغلقة. المناقشات التي تحدث أثناء التوسط يجب أن تكون سرية ولا يمكن استخدامها كدليل في أي جلسة استماع لاحقة بموجب الإجراءات القانونية أو في دعوى مدنية. يمكن أن يُطلب من الوالدين أو الهيئة الحكومية توقيع تعهد بالتزام السرية قبل بدء التوسط.

يجب أن يتم التعبير عن أي اتفاق يتم التوصل إليه بواسطة أطراف التوسط في اتفاقية مكتوبة قابلة للتنفيذ في أي محكمة ولاية لديها سلطة الاستماع إلى هذا النوع من القضايا أو في أي محكمة قطاع فيدرالية.

- لا يجوز للهيئة الحكومية استخدام التوسط في منع أو تأخير حق الوالدين في جلسة استماع للشكوى بموجب الإجراءات القانونية الخاصة بالوالدين.

اجتماع الحث على التوسط:

يجوز للهيئة الحكومية أن تعرض على الوالدين الذين اختارا عدم استخدام آلية التوسط أن تقابل معهم في وقت وموقع مناسب للوالدين، الشرح لهما فوائد آلية التوسط ولحث الوالدين على استخدام هذه الآلية.

الفرق بين شكوى الولاية والشكوى بموجب الإجراءات القانونية:
بالإضافة إلى التوسط، الوالدان لديهما الحق في استخدام آلية شكوى الولاية أو الشكوى بموجب الإجراءات القانونية لحل الخلافات مع الهيئة الحكومية. هذان الخياران لهما قواعد وإجراءات مختلفة.

تشريعات قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) لها إجراءات منفصلة بالنسبة لشكاوى الولاية وبالنسبة للشكوى بموجب الإجراءات القانونية. كما سيتم التقسيم أدناه، يجوز لأي فرد أو مؤسسة تقديم شكوى ولاية بدعوى مخالفة أي شرط لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) من قبل هيئة حكومية. لكن يجوز فقط للوالدين أو الهيئة الحكومية تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية بالنسبة لأي أمر يتعلق بالمعاينة، أو التقييم، أو خدمات التدخل المبكر، أو الوضع التعليمي للطفل ذي الإعاقة، أو توفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) للطفل.

يجب على العاملين في الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) حل شكوى الولاية خلال مدة زمنية تبلغ 60 يومًا من أيام التقويم، إلا إذا نمت إطالة المدة الزمنية بشكل ملائم. يجب على قاض القانون الإداري (ALJ) الاستنماع إلى الشكوى بموجب الإجراءات القانونية (إذا لم يتم حلها خلال اجتماع التوصل لحل أو خلال التوسط) وعليه إصدار قرار كتابي خلال 45 يومًا من أيام التقويم بعد انتهاء فترة التوصل لحل إلا إذا منح قاض القانون الإداري (ALJ) إطالة محددة للمدة الزمنية ببناءً على طلب من الوالدين أو من الهيئة الحكومية.

للاطلاع ومقارنة هذه الخيارات، انظر المرفق مع هذا المستند.

شكوى الولاية

يحق للأفراد والمؤسسات تقديم شكوى الولاية لدى الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE). ولكن تجري الولاية تحقيقاً، يجب أن يتحقق في الشكوى الكتابية مقاييس معينة مطلوبة في تشريعات قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA).

إذا مارأى شخص أو مؤسسة أن هيئة حكومية قد خالفت القانون الفيدرالي أو قانون الولاية أو شرعاً بخصوص شرط التدخل المبكر أو التعليم الخاص، أو أن الهيئة الحكومية لم تطبق قرار جلسة الاستنماع بموجب الإجراءات القانونية يمكن أن يتم تقديم شكوى ولاية يجب أن يتم تقديم الشكوى لدى الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) ويجب أن يتم توجيهها إلى مساعد مشرف الولاية، قسم التعليم الخاص/خدمات التدخل المبكر.. ويجب على الشخص أو المؤسسة التي تقدم شكوى الولاية لدى الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) أن تُرسل نسخة من الشكوى إلى الهيئة الحكومية في نفس الوقت. المساعدة في تقديم الشكوى، توفر الإجراءات بالتفصيل ونموذج على موقع الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) على الموقع www.marylandpublicschools.org، أو بالاتصال هنالك بفرع التحقيق في الشكاوى والشكوى بموجب الإجراءات القانونية التابع للقسم على رقم 410-767-7770.

يجب أن تشمل شكوى الولاية على:

- بيان بأن الهيئة الحكومية قد خالفت شرطاً في تشريعات القانون الفيدرالي أو قانون الولاية.
- الحقائق التي يرتكز عليها هذا البيان،

- التوقيع ومعلومات الاتصال الخاصة بالشخص/المؤسسة المقدمة لش��وى الولاية، و
- إذا كانت ش��وى الولاية تدعى مخالفة تجاه طفل معين:
 - اسم وعنوان محل إقامة الطفل،
 - اسم المدرسة التي يحضر فيها الطفل،
 - وفي حالة طفل أو شاب مشرد، تضاف معلومات الاتصال المتوفرة لهذا الطفل، واسم المدرسة التي يحضر إليها هذا الطفل،
 - وصف بطبيعة المشكلة لدى الطفل، مشتملاً على الحقائق المتعلقة بهذه المشكلة، و
 - حل مقترن بالمشكلة إلى الحد المعروف والمتاح للطرف في الوقت الذي تم فيه تقديم ش��وى الولاية

يجب أن تدعى ش��وى الولاية مخالفة تمت خلال مدة لا تزيد عن سنة واحدة سابقة للوقت الذي استلمت فيه الولاية لش��وى. وعلى الإداره التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) إصدار نتائجها خلال 60 يوماً من أيام التقويم من استلام ش��وى الولاية، ويجوز لهم إطالة المدة الزمنية عن 60 يوماً في حالة:

- وجود ظروف استثنائية بخصوص ش��وى معينة، أو
- اتفاق الوالدان والهيئة الحكومية المعنيون بالأمر بشكل طوعي على مد الوقت لتجربة التوسط أو وسائل بديلة لحل الخلاف.

كحد أدنى، يجب أن تقوم الإداره التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) بـ:

- إجراء تحقيق مستقل في الموقع، إذا ما تقرر أن هذا ضروري،
- إعطاء الفرصة لمقدم الش��وى لتقديم معلومات إضافية، سواء شفهياً أو كتابياً، عن الادعاءات الموجودة في ش��وى الولاية
- مراجعة كل المعلومات المتعلقة بالأمر والتوصل إلى قرار مستقل بشأن ما إذا كانت الهيئة الحكومية قد خالفت شروط القوانين الفيدرالية وقوانين الولاية، و
- إصدار قرار كتابي إلى مقدم الش��وى والهيئة الحكومية يعالج كل ادعاء في الش��وى ويشتمل على نتائج للحقائق والاستنتاجات.

أيضاً سيشتمل القرار على أسباب القرار النهائي وإجراءات التطبيق الفعال للقرار النهائي، وإذا كانت هناك حاجة لذلك، سيشتمل على نشاطات المساعدة التقنية، والمافوظات، والأفعال التصحيحية لتحقيق الامتثال للقرار. إذا ما قررت الإداره التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) أن الهيئة الحكومية قد فشلت في توفير الخدمات الملائمة، سيعالج القرار النهائي الكتابي كيفية تصحيح الهيئة الحكومية التقصير في تلك الخدمات الملائمة لاحتاجات الطفل، والملائمة للخدمات المستقبلية لكل الأطفال من ذوي الإعاقات.

حل ش��وى الولاية:

التوسط وغيره من الأساليب الأقل رسمية لحل الخلاف قد تكون متوفرة ومشجعة. إذا ما قامت الأطراف بحل الشڪوى، تكون الإداره التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) ليست في حاجة إلى إجراء تحقيق بموجب التشريعات الفيدرالية.

حل شڪوى ولاية تابعة لجلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية:

إذا ثلقت الإداره التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) شڪوى ولاية هي أيضاً جزء من جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية أو إذا احتوت شڪوى الولاية على مواضيع متعددة تكون إحداها أو أكثر جزء من جلسة استماع، يجب أن تستبعد الإداره التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) أي طرف في شڪوى الولاية يتم مخاطبته في

في جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية حتى ختام جلسة الاستماع هذه. لكن مع هذا، أي أمر في شكوى الولاية وهو ليس جزءاً من جلسة الاستماع بموجب الإجراءات يجب حلها باتباع المدة الزمنية والإجراءات الموضحة سابقاً. إذا ما تم إثارة أي موضوع في شكوى الولاية تم التقرير بشأنه في جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية مشتملاً على نفس الأطراف المعنية بالأمر، يكون قرار جلسة الاستماع ملزماً، وعلى الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) إخبار مقدم الشكوى بهذه النتيجة.

شكوى بموجب الإجراءات القانونية:

يجوز للوالدين أو الهيئة الحكومية تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية بالنسبة لأي أمر يتعلق بالمعاينة، أو التقييم، أو خدمات التدخل المبكر، أو الوضع التعليمي، أو توفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) للطفل.

يجب أن تدعى الشكوى التي بموجب الإجراءات القانونية مخالفة حدثت في مدة لا تزيد عن سنتين قبل معرفة أو قبل وجوب معرفة الوالدين أو الهيئة الحكومية بالفعل الذي تم ادعاؤه والذي يشكل أساس الشكوى.

هذه المدة الزمنية لا تطبق إذا لم يستطع الوالدان تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية خلال المدة الزمنية لأن الهيئة الحكومية قد حرفت الحقائق بشكل خاص بقولها أنها حلت الأمور المحددة في الشكوى بموجب الإجراءات القانونية، أو أن الهيئة الحكومية قد حجبت معلومات يشترط تقديمها تبعاً لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) عن الوالدين

لتقدم شكوى بموجب الإجراءات القانونية يجب على الوالدين أو الهيئة الحكومية (أو محام الوالدين أو محام الهيئة الحكومية) تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية إلى الطرف الآخر وإلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) يجب أن تشتمل الشكوى على كل المحتوى المذكور أدناه ويجب أن تبقى سرية.

لمساعدة الوالدين في تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية ، يتتوفر طلب للتوجيه وللمذوج الشكوى بموجب الإجراءات القانونية من الهيئة الحكومية التي تم تقديم خدمات التدخل المبكر بواسطتها، بحيث يحضر الطفل المدرسة، وعلى موقع الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند على www.marylandpublicschools.org لمزيد من المساعدة، اتصل بمكتب التدخل المبكر ، ومكتب التعليم الخاص للهيئة الحكومية أو الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند، قسم التعليم الخاص وخدمات التدخل المبكر ، على رقم 767-7770 (410).

محتوى الشكوى بموجب الإجراءات القانونية:

يجب أن تشتمل الشكوى التي بموجب الإجراءات القانونية على:

- اسم الطفل،
- وعنوان محل إقامة الطفل (أو، بالنسبة للطفل المشرد، معلومات الاتصال المتاحة)،
- واسم المدرسة التي يحضر فيها الطفل،
- واسم الهيئة الحكومية المسئولة عن تعليم الطفل (مثل: نظام المدرسة المحلية)،
- ووصف لمشكلة الطفل يرتبط بالباء أو التغيير المقترن أو المرفوع، ومشتملاً على الحقائق التي ترتبط بالمشكلة، و
- حل مقترن للمشكلة إلى الحد المعروف والمناح للطرف في الوقت الذي تم فيه تقديم الشكوى بموجب الإجراءات القانونية

لا يجوز للوالدين أو الهيئة الحكومية أن يحصلوا على جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية حتى يقدم الوالدان أو الهيئة الحكومية (أو محام الوالدين أو محام الهيئة الحكومية) شكوى بموجب الإجراءات القانونية تحتوى على هذه المعلومات.

الرد على الشكوى بموجب الإجراءات القانونية:

عندما يقدم طرف شكوى بموجب الإجراءات القانونية، يجب على الهيئة الحكومية المسؤولة عن التدخل المبكر والتعليم للطفل:

- إخبار الوالدين بالخدمات القانونية وغيرها من الخدمات المجانية المرتبطة أو منخفضة التكاليف المتاحة
- وتقديم نسخة من مستند الإجراءات الوقائية، و
- إخبار الوالدين عن توفر التوسط.

إذا لم تكن الهيئة قد أرسلت إشعار كتابي مسبق إلى الوالدين بشأن المواضيع المطروحة من قبل الوالدين في الشكوى بموجب الإجراءات، فيجب على الهيئة الحكومية إرسال رد للوالدين، خلال 10 أيام من استلام الشكوى بموجب الإجراءات، يحتوي على:

- تفسير لسبب اقتراح أو رفض الهيئة الحكومية القيام بالفعل (الأفعال)،
- ووصف لأي خيارات أخرى بحثتها الهيئة الحكومية والأسباب التي من أجلها تم رفض هذه الخيارات،
- وبيان بأن والدي الطفل ذي الإعاقة لهما حمايات بموجب الإجراءات الوقائية لهذا الجزء، وإذا لم يكن هذا الإشعار إ حاله أولية للتقييم، والوسائل التي من خلالها يمكن الحصول على نسخة من الإجراءات الوقائية، و
- مصادر الاتصال للوالدين للحصول على المساعدة في فهم بنود قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)

هذا الرد لا يمنع الهيئة الحكومية من تأكيد أن الشكوى بموجب الإجراءات القانونية من الوالدين غير كافية عند اللزوم.

يجب على الطرف الآخر للشكوى بموجب الإجراءات القانونية (الوالدين أو الهيئة الحكومية) إرسال رد للطرف الآخر يخاطب بشكل خاص الأمور المذكورة في الشكوى، خلال 10 أيام من أيام التقويم من استلام الشكوى بموجب الإجراءات القانونية

كفاية الإشعار:

تعتبر الشكوى بموجب الإجراءات القانونية كافية إلا إذا أخبر الطرف المستلم للشكوى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) وأخبر الطرف الآخر كتابياً خلال 15 يوماً من استلامها أن الطرف المستلم يرى أن الشكوى بموجب الإجراءات القانونية غير محققة لشروط المحتوى. خلال خمسة (5) أيام من استلام إشعار عدم الكفاية، سيقرر مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) ما إذا كانت الشكوى بموجب الإجراءات القانونية تحقق شروط المحتوى ويخبر الأطراف كتابياً على الفور.

يجوز لطرف تعديل شكواه بموجب الإجراءات القانونية فقط إذا وافق الطرف الآخر كتابياً وأن يُعطى فرصة حلّ الأمور من خلال اجتماع التوصل لحلّ كما هو موضح أدناه، أو أن يمنح مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) إنذاً لا يزيد عن خمسة (5) أيام قبل عقد جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية. تبدأ المدة الزمنية لاجتماع التوصل لحلّ وجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية مرة أخرى بواسطة تقديم شكوى معدلة بموجب الإجراءات القانونية.

وضع الطفل أثناء الإجراءات:

أثناء سير أية إجراءات إدارية أو قضائية (فيما عدا كما هو مذكور في قسم التأديب)، وفيما عدا إذا وافق الوالدان والهيئة الحكومية على غير ذلك، يجب أن يبقى الطفل في وضع التدخل المبكر أو الوضع التعليمي الحالي الخاص به. إذا تضمنت الإجراءات طلباً مبدئياً لقبول مبدئي في مدرسة حكومية، يجب أن يوضع الطفل ، مع موافقة الوالدين، في البرنامج الحكومي حتى يتم استكمال كل

الإجراءات. إذا اتفق قرار قاض القانون الإداري (ALJ) مع الوالدين على ملائمة حدوث التغيير في خدمات التدخل المبكر أو الوضع التعليمي، فإن هذا الوضع يُصبح الوضع الحالي للطفل أثناء سير الطلبات القانونية اللاحقة.

آلية التوصل لحل:

خلال 15 يوم من أيام التقويم من استلام الشكوى بموجب الإجراءات القانونية من الوالدين، وقبل بدء جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية، يجب على الهيئة الحكومية عقد اجتماع مع الوالدين والعضو أو الأعضاء الملائمين في فريق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو برنامج التعليم الفردي (IEP) الذين لديهم معرفة معينة عن الحقائق المحددة في الشكوى بموجب الإجراءات القانونية من الوالدين. الاجتماع:

- يجب أن يتضمن ممثل عن الهيئة الحكومية له سلطة اتخاذ القرار بنيابة عن الهيئة الحكومية، و
- لا يجوز أن يتضمن على محامي يمثل الهيئة الحكومية إلا إذا حضر الوالدان محامياً.

يحدد الوالدان والهيئة الحكومية الأعضاء الملائمين من الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو برنامج التعليم الفردي (IEP) لحضور الاجتماع. الهدف من الاجتماع بالنسبة للوالدين هو مناقشة الشكوى بموجب الإجراءات القانونية والحقائق التي تشكل أساس الشكوى، حتى تحصل الهيئة الحكومية على الفرصة لحل الخلاف.

اجتماع التوصل لحل غير ضروري إذا:

- اتفق الوالدان والهيئة الحكومية كتابياً على التنازل عن الاجتماع،
- اتفق الوالدان والهيئة الحكومية على تجربة التوسط، أو
- إذا بدأت الهيئة الحكومية في الشكوى بموجب الإجراءات.

إذا لم تحل الهيئة الحكومية الشكوى بموجب الإجراءات إرضاءً للوالدين خلال 30 يوماً من أيام التقويم من استلام الشكوى (فترة التوصل لحل)، يجوز عقد جلسة الاستماع بموجب الإجراءات

تبأ المدة الزمنية المستغرقة 45 يوماً من أيام التقويم لإصدار القرار النهائي في نهاية فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم، إلا إذا انطبقت واحدة من الظروف التالية المشروحة أدناه في "التعديلات في فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم" أو "المدد الزمنية المعقّلة".

التعديلات في فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم:

فيما عدا اتفاق الوالدين والهيئة الحكومية على إطالة آلية التوصل لحل، أو التخلي عن آلية التوصل لحل، أو استخدام التوسط، فإن عدم مشاركة الوالدين في اجتماع التوصل لحل سيؤخر المدة الزمنية لآلية التوصل لحل وجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية حتى يتم عقد الاجتماع.

إذا لم تستطع الهيئة الحكومية تحقيق مشاركة الوالدين في اجتماع التوصل لحل بعدبذل جهود معقولة وتوثيق هذه الجهد بالمستندات، فإنه يجوز للهيئة الحكومية في نهاية فترة التوصل لحل التي تستغرق 30 يوماً من أيام التقويم أن تطلب رفض قاض القانون الإداري (ALJ) للشكوى بموجب الإجراءات القانونية. يجب أن يتضمن توثيق جهود الهيئة الحكومية بالمستندات سجلاً بالمحاولات المبذولة لتنظيم وقت ومكان موافق عليه من الطرفين، مثل:

- سجلات مفصلة بالمكالمات التليفونية التي أجريت أو التي تمت محاولة إجرائها ونتائج هذه المكالمات،
- ونسخ من المراسلات المبعثة إلى الوالدين وأي ردود تم تلقيها، و
- السجلات المفصلة للزيارات إلى منزل أو مكان عمل الوالدين ونتائج هذه الزيارات.

إذا لم تعقد الهيئة الحكومية اجتماع التوصل لحل خال 15 يوماً من أيام التقويم من استلام إشعار شكوى الوالدين بموجب الإجراءات القانونية أو إذا لم تشارك في اجتماع التوصل لحل، يجوز للوالدين طلب الشروع في جلسة الاستماع وإصدار القرار خلال 45 يوماً من أيام التقويم.

إذا اتفق الوالدان والهيئة الحكومية كتابياً على التنازل عن اجتماع التوصل لحل، إذا تبدأ المدة الزمنية المستغرقة 45 يوماً من أيام التقويم لجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية من اليوم التالي.

بعد بدء التوسط أو اجتماع التوصل لحل وقبل نهاية فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم، إذا اتفق الوالدان والهيئة الحكومية كتابياً أن الاتفاق غير ممكن، إذا تبدأ المدة الزمنية المستغرقة 45 يوماً لجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية من اليوم التالي.

إذا اتفق الوالدان والهيئة الحكومية على تجربة التوسط، في نهاية فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم، يمكن للطرفين الموافقة كتابياً على الاستمرار في آلية التوسط حتى يتم التوصل إلى اتفاق. لكن مع هذا، إذا انسحب أي من الوالدين أو الهيئة الحكومية من آلية التوسط، إذا تبدأ الفترة الزمنية المستغرقة 45 يوماً من أيام التقويم لجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية في اليوم التالي.

اتفاق قرار التسوية:

إذا تم التوصل لحل الخلاف في اجتماع التوصل لحل، يجب على الوالدين والهيئة الحكومية الاشتراك في اتفاقية ملزمة قانونياً تكون:

- موقعة من الوالدين وممثل الهيئة الحكومية الذي لديه سلطة إلزام الهيئة الحكومية بالاتفاقية، و
- قابلة التنفيذ في أي محكمة ولاية مختصة (محكمة ولاية لها سلطة الاستماع إلى هذا النوع من القضايا) أو في محكمة قطاع فيدرالية.

إذا ما اشترك الوالدان والهيئة الحكومية في اتفاقية نتيجة لاجتماع التوصل لحل، يجوز لأي من الطرفين إبطال الاتفاقية خلال ثلاثة (3) أيام عمل.

جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية:

الوالدان أو الهيئة الحكومية المشتركان في الخلاف لديهما الفرصة لجلسة استماع محاباة بموجب الإجراءات القانونية عند تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية.

قاض القانون الإداري (ALJ)

- هو موظف في مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)
- ليس لديه مصلحة شخصية أو مهنية تتعارض مع الموضوعية في جلسة الاستماع،
- لديه المعرفة والفهم لبند قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) والتشريعات الفيدرالية وتشريعات الولاية التابعة لقانون تعليم الأفراد المعاقين، والتفسيرات القانونية لقانون تعليم الأفراد المعاقين، و
- لديه المعرفة والقدرة على إدارة جلسات الاستماع، وعلى إصدار وكتابة القرارات المتسقة مع الممارسة القانونية المناسبة والقياسية.

موضوع الشكوى بموجب الإجراءات القانونية:

لا يجوز للطرف (الوالدان أو الهيئة الحكومية) الذي قدم الشكوى بموجب الإجراءات القانونية أن يثير مواضع في جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية لم يتم ذكرها في الشكوى بموجب الإجراءات القانونية، إلا إذا وافق الطرف الآخر.

حقوق الاستماع:

يحق لأي طرف في أي جلسة استماع بموجب الإجراءات (بما في ذلك جلسة الاستماع عن الإجراءات التأديبية لقانون تعليم الأفراد المعاقين) :

- أن يمثل نفسه أو أن يتم تمثيله بواسطة محامي في جلسة الاستماع بموجب الإجراءات وفقاً لمادة حكومة الولاية رقم 98-1607.1، في شرح مجموعة قوانين ولاية ميريلاند،
- وأن يكون في صحبته محامي وأن يتلقى المشورة منه ومن أشخاص لديهم معرفة خاصة أو تدريب بالنسبة لمشاكل الأطفال ذوي الإعاقة،
- وأن يقدم أدلة ويواجه ويستجوب ويطلب حضور شهود،
- وأن يمنع تقديم أي دليل في جلسة الاستماع لم يتم الكشف عنه لهذا الطرف قبل خمسة أيام عمل على الأقل من جلسة الاستماع،
- وأن يحصل على سجل كتابي أو إلكتروني، حسب اختيار الوالدين، بكل كلمة في جلسة الاستماع، و
- أن يحصل على نتائج الحقائق والقرارات كتابياً أو إلكترونياً، حسب اختيار الوالدين.

الكشف الإضافي عن المعلومات:

قبل جلسة الاستماع بموجب الإجراءات بخمسة (5) أيام عمل على الأقل، يجب على الوالدين والهيئة الحكومية الكشف لأحدهما الآخر عن كل التقييمات التي تم استكمالها حتى هذا التاريخ والتوصيات بناءً على هذه التقييمات التي ينوي الوالدان أو الهيئة الحكومية استخدامها في جلسة الاستماع.

يجوز لقاض القانون الإداري (ALJ) أن يمنع أي طرف لا يلتزم بهذا الشرط من تقديم التقييم أو التوصية المرتبطة بالموضوع في جلسة الاستماع بدون موافقة الطرف الآخر.

حقوق الوالدين:

والوالدان لديهما حق:

- إحضار الطفل،
- وفتح جلسة الاستماع للجمهور، و
- الحصول على سجل بجلسة الاستماع، ونتائج الحقائق والقرارات المقدمة بدون تكالفة.

قرار جلسة الاستماع:

يجب أن يرتكز قرار قاض القانون الإداري (ALJ) عما إذا كان الطفل يتلقى تعليماً حكومياً مجانياً ملائماً (FAPE) على أساس ثابتة. في الأمور التي تدعى مخالفة إجرائية، يجوز لقاض القانون الإداري (ALJ) أن يحكم بأن الطفل لم يتلق تعليماً حكومياً مجانياً ملائماً (FAPE) فقط إذا كان عدم كفاية الإجراءات:

- تتعارض مع حق الطفل في تعليم حكومي مجاني ملائماً (FAPE)
- أو تتعارض بشكل كبير مع فرصة الوالدين في المشاركة في عملية اتخاذ القرار بالنسبة لتقديم التعليم الحكومي المجاني (FAPE) للطفل، أو
- تتسبب في الحرمان من فائدة تعليمية.

لا يمكن تأويل أي من الشروط المذكورة أعلاه لمنع قاض القانون الإداري (ALJ) من أمر الهيئة الحكومية بالالتزام بالشروط في قسم الإجراءات الوقائية للتشريعات الفيدرالية بموجب الجزء B لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) (تشريعات القوانين الفيدرالية CFR 34، من الجزء 300.500 وحتى 300.536)

شكوى منفصلة بموجب الإجراءات القانونية:

لا يوجد شيء في قسم الإجراءات الوقائية لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) يمنع الوالدين من تقديم شكوى منفصلة بموجب الإجراءات القانونية) بخصوص موضوع منفصل عن الشكوى بموجب الإجراءات القانونية التي تم تقديمها بالفعل.

المدة الزمنية وملائمة جلسة الاستماع:

ليس بعد 45 يوماً من أيام التقويم بعد نهاية فترة اجتماعات التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم أو، كما هو مشروح تحت عنوان "التعديلات في فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم" أو "المدد الزمنية المعجلة"، ليس أكثر من 45 يوماً من أيام التقويم بعد نهاية فترة الوقت المعدل:

- يتم التوصل إلى قرار نهائي في جلسة الاستماع، و
- يتم إرسال نسخة من القرار لكل من الأطراف.

يجوز لقاض القانون الإداري (ALJ) أن يمنح مدة محددة للوقت بعد فترة 45 يوماً من أيام التقويم بناءً على طلب أي من الطرفين. يجب أن تُعقد كل جلسة استماع في وقت ومكان ملائم بشكل معقول بالنسبة للوالدين وللطفل.

المدد الزمنية المعجلة:

الهيئة الحكومية مسؤولة عن تنظيم جلسة استماع مُعجلة بموجب الإجراءات عندما يتم تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية بالنيابة عن الطفل ذي الإعاقة، بالنسبة لـ:

- طفل لديه إعاقة ليس مسجلاً ولا يحضر إلى مدرسة في الوقت الحالي،
- أو وضع الطفل الذي لديه إعاقة في وضع تعليمي بديل ومؤقت ، أو
- تحديد ظهور الإعاقة.

يجب أن تحدث جلسة الاستماع بموجب الإجراءات خلال 20 يوماً دراسياً من تاريخ تقديم الشكوى. يجب على قاض القانون الإداري (ALJ) أن يصل لقرار خلال 10 أيام دراسية بعد جلسة الاستماع. يجب أن يحدث اجتماع التوصل لحل خلال سبعة (7) أيام من أيام التقويم من استلام إشعار الشكوى بموجب الإجراءات ويمكن لجلسة الاستماع بموجب الإجراءات أن تستمر إلا إذا تم حل الموضوع بشكل يرضي الطرفين خلال 15 يوم من أيام التقويم من استلام الشكوى بموجب الإجراءات.

جسم قرار جلسة الاستماع:

قرار قاض القانون الإداري النهائي إلا إذا تم الطعن فيه بواسطة أي من الوالدين أو الهيئة الحكومية. يحق لأي طرف متضرر من النتائج والقرارات أن يقى دعوى مدنية بخصوص الشكوى المقدمة في جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية.

الطعن:

يحق لأي طرف في جلسة الاستماع لا يتفق مع النتائج والقرار أن يطعن برفع دعوى مدنية في أي محكمة ولاية مختصة أو في محكمة قطاع في الولايات المتحدة الأمريكية بدون اعتبار لقيمة الدعوى خلال 120 يوماً من تاريخ قرار قاض القانون الإداري (ALJ).

في أي دعوى مدنية، ستقوم المحكمة بـ:

- استلام سجلات سير الإجراءات الإدارية،
- وسماع الأدلة الإضافية بطلب من الوالدين أو بطلب من الهيئة الحكومية،
- وبناء قرارها على رجحان الدليل: و
- ومنح الراحة بأن المحكمة ستحكم بما هو ملائم.

لا يوجد ما يحد أو يقيد في الجزء B من قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) من الحقوق والإجراءات والإصلاحات المتاحة بموجب الدستور الأمريكي، أو بموجب قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة (ADA) لعام 1990، أو بموجب العنوان V من قانون إعادة التأهيل لعام 1973 (القسم 504)، أو أية قوانين فيدرالية أخرى تحمي حقوق الأطفال ذوي الإعاقة. فيما عدا أنه، قبل تقديم دعوى مدنية بموجب هذه القوانين، يجب على الوالدين والهيئة الحكومية أن يكونوا قد استئذنوا الإجراءات جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية لدى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) هذا يعني أن الوالدين قد يكون لديهما إصلاحات متاحة بموجب قوانين أخرى تتدخل مع تلك المتاحة بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) لكن بوجه عام، للحصول على المساعدة وفقاً لتلك القوانين الأخرى، يجب أن يستخدم الوالدان أو لا الإصلاحات الإدارية المتاحة بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (مثل: الشكوى بموجب الإجراءات القانونية، واجتماع التوصل لحل، وإجراءات جلسة الاستماع المحايدة بموجب الإجراءات) قبل الذهاب مباشرة إلى المحكمة.

رسوم المحاماة

- في أي دعوى أو إجراء يُقام بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) يجوز أن تتعوض المحكمة رسوماً معقولة للمحاماة :
- للوالدين أو للأوصياء على الطفل ذي الإعاقة الذين هم الطرف الرابع، أو للطرف الرابع الذي هو الإداره التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) أو أي هيئة حكومية أخرى ضد محام الوالدين الذي قدم شكوى أو أقام دعوى لاحقة لا مبرر لها وغير معقولة أو لا أساس لها، أو ضد محام الوالدين الذي استمر في الدعوى حتى بعد أن أصبحت الدعوى لا مبرر لها أو غير معقولة أو لا أساس لها، أو إلى الطرف الرابع الذي هو الإداره التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) أو أي هيئة حكومية ضد محام الوالدين، أو ضد الوالدين، إذا كانت شكوى الوالدين أو إقامة الدعوى اللاحقة قد تم تقديمها لأي هدف غير ملائم، مثل الإزعاج، أو التسبب في تأخير غير ضروري، أو لزيادة تكلفة الدعوى بدون داع.

الرسوم الممنوحة يجب أن ترتكز على المعدلات السائدة في المجتمع الذي أقيمت فيه الدعوى تبعاً لنوع وجودة الخدمات المقدمة. لا يجوز استخدام حصة إضافية أو مضاعفة في حساب الرسوم الممنوحة.

لا يجوز منح الرسوم في الظروف التالية:

- لأي اجتماع لفريق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو برنامج التعليم الفردي (IPE) إلا إذا تم عقد الاجتماع نتيجة جلسة استماع بموجب الإجراءات أو نتيجة لدعوى قضائية، وللتوسط الذي تم تنفيذه قبل تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية، ولاجتماعات التوصل لحل، والخدمات التالية لعرض تسوية كتابي إلى الوالدين في حالة:
 - تم تقديم العرض خلال المدد الزمنية بموجب القاعدة 68 من القواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية، أو في دعوى إدارية، أكثر من عشرة أيام قبل بدء الدعوى،
 - ولم يتم قبول العرض خلال عشرة أيام، وجدت المحكمة أن الرضا التي حصل عليها الوالدان في جلسة الاستماع ليس أكثر ملائمة للوالدين عن عرض التسوية.
- يجوز منح الرسوم والتکالیف إذا كان الوالدان محقین تماماً بالنسبة لرفض عرض التسوية.

يجوز خفض الرسوم في الظروف التالية:

- أطّال الوالدان أو محام الوالدين فترة حل الخلاف بشكل غير مبرر، أو تجاوزت قيمة الرسوم بشكل غير معقول معدل نكلفة الساعة السادسة المشابهة من محاميين يتمتعون بمهارات على نفس مستوى الكفاءة والسمعة والخبرة، أو أن الوقت والخدمات كان مبالغ فيها بالنسبة لطبيعة الدعوى القضائية، أو عدم تقديم المحامي للمعلومات الملائمة في تقديم إشعار طلب جلسة الاستماع بموجب الإجراءات.

لن يتم خفض الرسوم إذا:

- أطّلت الهيئة الحكومية فترة التوصل لحل، أو كانت هناك مخالفة لشروط الإجراءات الوقائية.

ولأن حق الوالدين في استعادة رسوم المحاماة يعتمد على تحقيق شروط معينة تم تحديدها في قانون تعليم الأفراد المعاقين (DEAI)، على الوالدين مناقشة هذا الأمر مع محاميهم.

مرفق: مخطط مقارنة آليات حل الخلافات لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)

التوسط	شكوى بموجب الإجراءات القانونية	آلية التوصل لحل	شكوى الولاية
من الذي يستطيع بدء الآلية؟	الوالدان أو الهيئة الحكومية، لكن يجب أن يكون الأمر اختيارياً بالنسبة لكلاهما	الوالدان أو الهيئة الحكومية	أي شخص أو مؤسسة بما في ذلك الدين هم خارج الولاية
ما هي الوقت المحدد لتقديم الشكوى؟	غير محدد	ستنان منذ معرفة الطرف أو منذ كان يجب أن يعرف بالمشكلة مع توقعات محدودة ¹	سنة واحدة من تاريخ المخالفة للإجراءات القانونية من الوالدين المزعومة
أي المواضيع التي يمكن حلها؟	أي أمر تابع للجزء 300، بما في ذلك الأمور المثاررة قبل تقديم الشكوى بموجب الإجراءات القانونية (هناك استثناءات) ²	أي أمر يرتبط بالمعاينة والتقييم والوضع التعليمي أو تقديم تعليم حكومي مجاني ملائم (هناك استثناءات)	مخالفة مزعومة للجزء B من قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) أو الجزء 300
ما هي المدة الزمنية لحل المشكلات؟	غير محددة	45 يوماً من نهاية فترة التوصل لحل إلا إذا تم منح مدد محدد للمدة الزمنية 4, 3	60 يوماً من استلام الشكوى إلا إذا تم منح مدد إضافي ⁸
من يحل المشكلات؟	الوالدان والهيئة الحكومية مع وسيط الآلية اختيارية ويجب أن يوافق كلا الطرفين على أي حل	ضابط جلس الاستماع/قاضي القانون الإداري (ALJ)	الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند ⁹

^١ الوقت المحدد لا يُطبق على الوالدين إذا تم منع الوالدين من تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية بسبب: (1) تحريف محدد من الهيئة الحكومية أنها قد حلت المشكلة التي تشكل أساس الشكوى بموجب الإجراءات، أو (2) إخفاء الهيئة الحكومية للمعلومات عن الوالدين والتي هي مطلوب تقييمها بموجب الجزء 300 لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) للوالدين تبعاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. 34(f)).

^٢ تتضمن الاستثناءات: لا يجوز للهيئة الحكومية تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية أو استخدام التوسط لإلغاء رفض الوالدين للموافقة على التوفير المبدئي لخدمات التعليم الخاص تبعاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. 300.300(b)(3)). ولا يجوز للهيئة الحكومية تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية أو استخدام التوسط لإلغاء رفض الوالدين على الموافقة على التقىيم المبدئي أو إعادة التقىيم لطفل ملحق بمدرسة خاصة بواسطة الوالدين أو طفل يتلقى تعليمه في المنزل، تبعاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. 300.300(i)(4)). حق والي الأطفال الملتحقين بمدرسة خاصة بواسطة والديهم في تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية مقيد بفشل الهيئة الحكومية في تحقيق شروط نظام تبعاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. 300.140). فشل الهيئة الحكومية في توفير مدرس ذي كفاءة عالية ليس موضوعاً خاصاً للشكوى بموجب الإجراءات القانونية، لكن يمكن تقديم شكوى الولاية لدى هيئة الولاية للتعليم تبعاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. 300.156(e)).

^٣ إذا تم تقديم الشكوى بموجب الإجراءات القانونية من أجل جلسة استماع معجلة وفقاً لإجراءات تأديبية، أو كان الطفل غير مسجل حالياً ولا يحضر إلى مدرسة، فإن فترة التوصل لحل تكون 15 يوماً من أيام التقىيم (مع عقد الاجتماع خلال سبعة أيام). إذا لم يتم حل الأمر بشكل يرضي الطرفين، يجب أن تعقد جلسة الاستماع خلال 20 يوماً دراسياً من تاريخ طلب جلسة الاستماع ويجب أن يتم اتخاذ قرار خلال 10 أيام دراسية بعد جلسة الاستماع (تبعاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. 300.532(c)) ومجموعة تشريعات ولاية ميريلاند (A.05.01.1513).

^٤ يجوز لضابط جلسة الاستماع/قاض القانون الإداري أن يمنح مدعىً مدعىً لوقت بطلب من أي الطرفين. تشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. 34(c)(300.516)).

^٥ تسمح التشريعات بالتعديلات في فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً. تبدأ المدة الزمنية البالغة 45 يوماً لجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية في اليوم الذي يلي واحداً من الأحداث التالية: (1) اتفاق كلا الطرفين كتابياً على التنازل عن اجتماع التوصل لحل، (2) بعد بدء أي من التوسط أو اجتماع التوصل لحل لكن قبل نهاية فترة الثلاثين يوماً، اتفق الطرفان كتابياً أن الاتفاق غير ممكن، (3) إذا اتفق كلا الطرفين كتابياً على الاستمرار في التوسط في نهاية فترة التوصل لحل البالغة 30 يوماً، لكن بعد ذلك، انسحب الوالدان أو الهيئة الحكومية من آلية التوسط. تشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. 300.510(c)).

^٦ عدم مشاركة الوالدين في اجتماع التوصل لحل يؤخر المدة الزمنية لآلية التوصل لحل وجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية حتى يتم عقد الاجتماع. تشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. 300.510(b)(3)).

^٧ إذا لم تعقد الهيئة الحكومية اجتماع التوصل لحل خلال 15 يوماً من استلام الشكوى بموجب الإجراءات القانونية للوالدين أو لم تشارك في اجتماع التوصل لحل، يجوز للوالدين طلب تدخل قاض القانون الإداري (ALJ) لبدء المدة الزمنية لجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية تبعاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. 300.510(b)(5)).

^٨ يمكن إطالة المدة الزمنية لحل شكوى الولاية إذا حدثت ظروف استثنائية بالنسبة لشكوى معينة، أو إذا اتفق الوالدان (أو الشخص أو المؤسسة، إذا كان التوسط أو الوسائل البديلة الأخرى لحل الخلافات متاحة للشخص أو المؤسسة بموجب إجراءات الولاية) والهيئة الحكومية على مد الوقت للاشتراك في التوسط أو الاشتراك في وسائل بديلة أخرى لحل الخلافات، إذا كان ذلك متاحاً في الولاية تبعاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. 300.152(b)(1)).

^٩ تقدم إجراءات الشكوى للإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند الفرصة إلى الهيئة الحكومية للرد على الشكوى، بما في ذلك، حسبما ترى الهيئة الحكومية، عرض لحل الشكوى وفرصة للوالدين الذين قدموا الشكوى والهيئة الحكومية أن يشتراكاً في التوسط بشكل اختياري. تشريعات القوانين الفيدرالية (C.F.R. 300.152(a)(3)). في بعض الحالات، يستطيع مقدم الشكوى والهيئة الحكومية حل الخلاف بدون الحاجة إلى الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند لحل المشكلة.